E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1994/104/Add.4
17 October 1994
ARABIC
Original: RUSSIAN

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية لعام ١٩٩٥

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الدورية الثالثة المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين ١٦ و١٧ من العهد

إضافة

أوكرانيا

[١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤]

نظر فريق الخبراء الحكوميين العامل التابع للدورة المعني بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في عام ١٩٨٤، (انظر الوثائق E/1985/NG.1/SR.4-7)، كما نظرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في عام ١٩٨٧ (انظر الوثائق E/C.12/1987/SR.9-11)، في التقارير الدورية الثانية المقدمة من حكومة أوكرانيا والمتعلقة بالحقوق المنصوص عليها في المواد من ١٠ الى ١٢ من العهد (E/1984/7/Add.9 وE/1986/4/Add.5).

ألف - جزء من التقرير المكرس للأحكام العامة للعهد

المادة ١

١- في عام ١٩٩١، مارس شعب اوكرانيا حقه في تقرير المصير، وفقا للمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد حدث ذلك نتيجة لحظر نشاط الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي والتفكك الفعلي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، مما أتاح تطبيق الاعلان غير المجدي سابقا الوارد في المادة ١٤ من دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفي المادة ٦٩ من دستور جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بشأن الحق في تقرير المصير، الى حد الخروج من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وقد سُجل تغير أساسي في المركز القانوني الدولي لأوكرانيا، التي أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة. وتعرِّف المادة ٦٨ من الدستور الحالي اوكرانيا بأنها "دولة ديمقراطية مستقلة تخضع لحكم القانون".

٢- وهكذا شهدت الفترة المستعرضة تغيرات جذرية في المجتمع الاوكراني نتيجة للتحولات الرئيسية في أسسها السياسية والاقتصادية والدستورية والاجتماعية والثقافية.

٣- وقد أدت الاصلاحات في المجالين الاجتماعي والثقافي الى عملية توسيع أساسية لنطاق حقوق المواطنين وحرياتهم، وهي حقوق كانت عموماً في الفترة السابقة من باب الفصاحة السياسية ليس غير. وشملت الاصلاحات السياسية أساسا إضفاء الشرعية على الملكية الخاصة وإقامة نظام اقتصادي مستقل.

٤- وينبغي الاعتراف بأن تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية لم يكن مرضيا وأسفر عن القليل من النتائج الايجابية، ليس فقط لأسباب موضوعية وانما أيضا والى حد كبير، لأسباب ذاتية. فقد كان للطبيعة غير المتساوقة والفوضوية للتغييرات الاقتصادية أثر سلبي على مستوى حماية واحترام حقوق المواطنين وحرياتهم وضمانات ممارستها. وقد انخفض في السنوات الأخيرة مستوى معيشة الشعب الاوكراني بشكل حاد. وبالاستناد الى بعض التقديرات، فإن أكثر من نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر.

٥- وينبغي الاشارة أيضا الى أن الانخفاض الحاد في الدور الأبوي للدولة كانت له في نفس الوقت آثار ايجابية وسلبية. ففي حين كان لانسحاب الدولة من موقف السيطرة في العديد من المجالات الحياتية أثر ايجابي بدون شك، كانت هناك أيضا نزعة الى التخلي عن وظائفها في مجال الضمان الاجتماعي بالنسبة لأضعف الفئات السكانية.

المادة ٢

٦- كان اعلان حقوق القوميات في أوكرانيا (١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١) من أول النصوص التشريعية المعتمدة بعد أن أعلنت أوكرانيا عن استقلالها. وتنص المادة ١ من الاعلان على أن الدولة الاوكرانية تضمن لجميع الشعوب والجماعات القومية والمواطنين المقيمين على أراضيها حقوقا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متساوية.

٧- والتمييز على أساس القومية ممنوع ويعاقب عليه القانون. وتضمن تشريعات أوكرانيا لمواطنيها، وللأجانب والأشخاص عديمي الجنسية حقوقا متساوية بصرف النظر عن العرق أو اللون أو الجنس او اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير ذلك من الآراء، أو الجنسية أو أي مركز مماثل آخر.

٨- وللأجانب والأشخاص العديمي الجنسية نفس الحقوق والحريات، وكذلك نفس المسؤوليات التي لمواطني اوكرانيا الا اذا نص الدستور أو التشريعات الحالية أو المعاهدات الدولية لاوكرانيا على غير ذلك. ويحدد الدستور الحالي لاوكرانيا والقانون المتعلق بالمركز القانوني للأجانب المعتمد في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ (انظر الفقرة ٣ من المادة ٦)، أساسا، حقوق المواطنين الأجانب والأشخاص عديمي الجنسية المقيمين بصفة دائمة أو الموجودين مؤقتا في أوكرانيا وحرياتهم وواجباتهم.

باء - الجزء من التقرير المكرس لحقوق معينة

المادة ٦

٩- أوكرانيا طرف في:

اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن سياسة العمالة لعام ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)؛

اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز في العمالة والمهن لعام ١٩٥٨ (رقم ١١١)؛

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٠- بدأت سوق العمالة في أوكرانيا تتشكل في وقت يتسم بالتفاقم المستمر للأزمة الاقتصادية، وبانخفاض الناتج وبصعوبة الوضع المالي للمشاريع من ناحية، الى جانب بطء التقدم في عملية التحويل الى القطاع الخاص والغاء الاحتكارات وعدم اكتمال عملية اعادة تشكيل هياكل الاقتصاد وتحويله من ناحية أخرى. ولهذا السبب لم يتجاوز حجم سوق العمالة المنظمة في السنة الماضية ثلث ما كان متوقعاً. ومن المستحيل في الحالة الراهنة تقديم أي تكهن واقعي بالنسبة للمستقبل.

١١- وفي السنة الماضية، وبالاستناد الى دائرة العمالة، كان قرابة ٥٥٨ ٠٠٠ مواطن يبحثون عن عمل، من بينهم ١٨١ ٠٠٠ مصنفين على انهم عاطلون عن العمل. ومنذ بداية هذه السنة، طلب ١٥٠ ٠٠٠ مواطن مساعدة هذه الدائرة في بحثهم عن عمل. وأُوجدت خلال هذه الفترة وظائف لـ٥٧ ٠٠٠ شخص. وفي بداية أيار/مايو، بلغ عدد المواطنين المسجلين في دائرة العمالة بوصفهم يبحثون عن عمل ١٤٥ ٥٠٠ شخص من بينهم ١٠٢ ٦٠٠ كانوا مصنفين على أنهم عاطلون عن العمل أي ٠,٣٦ في المائة من المجموعة السكانية العاملة اقتصاديا. وكان أكثر من ٧٢ في المائة من العاطلين عن العمل من النساء.

١٢- وتشير هذه الأرقام الى أن البطالة لم تنتشر بعد على نطاق واسع. ولكنها لا تعكس في نفس الوقت حقيقة الوضع، حيث أن حجم البطالة المقنعة أكبر بكثير. وبالخصوص فإن صرف الموظفين في اجازات غير مدفوعة الأجر ممارسة شائعة. وهكذا كان ٢,٢ مليون شخص (قرابة ٩ في المائة من القوى العاملة، من بينهم ١,٣ مليون من العمال الصناعيين) في إجازة بدون أجر أو بجزء من الأجر فقط خلال الثلاثة أشهر الأولى من السنة الماضية.

١٣- ولا تعرّف التشريعات الحالية حتى الآن البطالة أو البطالة الجزئية، ولا توفر الحماية الاجتماعية للمواطنين العاملين على هذا الأساس. وما زالت مسألة التنظيم القانوني لهذه المشكلة في انتظار الحل.

١٤- وأضعف الأشخاص من حيث العمالة هم الأشخاص المقيمون في المناطق الريفية والجبلية، حيث يوجد عدد كبير من اليد العاملة الاحتياطية (بعض مقاطعات المنطقة الواقعة وراء جبال الكرباتين، وايفانو - فرانكوفسك، ولفيف، ومناطق أخرى. ويمكن أن تصنف أيضا في هذه الفئة المقاطعات التي تشهد انخفاضا في حجم الانتاج نتيجة لاستنفاد المواد الأولية وغلق وحدات انتاج (في منطقتي دونتسك وكييف). وكذلك المقاطعات التي يوجد فيها تفاوت في نسبة العمالة بين العمال الذكور والعاملات (في منطقتي دونتسك ودنيبروبيتروفسك).

١٥- وينبغي أيضا، عند رسم السياسة العامة للدولة في مجال العمالة، أخذ اتجاهات التجديد بين صفوف القوة العاملة في الاعتبار. وفي أوكرانيا، لا تبشر هذه الانتهاكات بمستقبل زاهر. ويعني الانخفاض في معدل الولادات (من ١٥,٣ مولوداً في الألف في عام ١٩٨٥ الى ١١,٥ في عام ١٩٩٢) وارتفاع معدل الوفيات أنه لا يحافظ على العدد الاجمالي للسكان في أوكرانيا على نفس المستوى. بالاضافة الى ذلك، فإن المجموعة السكانية العاملة اقتصاديا تتقدم في السن على نحو سريع. وتعتبر مجموعة سكانية يتجاوز أكثر من ٧ في المائة منها الخامسة والستين من العمر مجموعة مسنة ومهددة بانخفاض عددها. وفي أوكرانيا يبلغ ١٢ في المائة من السكان أكثر من ٦٥ سنة من العمر ويبلغ أكثر من ٢٢ في المائة منهم سن التقاعد أي أكثر من خمس السكان.

١٦- وتُعد النساء اللاتي لهن أطفال أضعف فئة من حيث العمالة. إلا أن النساء بشكل عام، وليس فقط النساء اللاتي لهن أطفال، معرضات للبطالة أكثر من الذكور. وفي عام ١٩٩٣، كان ٧٢ في المائة من مجموع الأشخاص العاطلين عن العمل المسجلين من النساء. ولذلك هناك حاجة الى سياسة عامة فعالة في مجال عمالة النساء لتسهيل خلق الوظائف، تنظم بطريقة تمكّن النساء من العناية بأطفالهن وشغل وظائف تتناسب مع مؤهلاتهن.

١٧- وفيما يتعلق بتوظيف الشباب، فإن ايجاد عمل للذين يغادرون المدارس بدون تلقي تدريب مهني لم يتحول بعد الى مشكلة خطيرة. ويتجه أكثر من ثلاثة أرباع منهم نحو التعليم العالي أو يتعلمون حرفة بمدارس التدريب المهني المتعددة الأنواع. ويتخرج أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص كل سنة من مدارس التدريب المهني.

١٨- ويجد خريجو التعليم العالي صعوبات جمة في الحصول على عمل. وفي ضوء الظروف الراهنة، فإن الحصول على عمل بعد اتمام الدراسة أصبح بشكل متزايد من مشمولات كل فرد متخرج. وفي السنة الماضية كان ٥٠٠ ٨ متخرج من التعليم العالي مصنفين على أنهم عاطلون عن العمل.

العمالة والبطالة
(في نهاية السنة، بالآلاف)

	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١*	١٩٩٢	١٩٩٣
المجموع السنوي المتوسط للعمالة	٢٥ ٥٩١,٦	٢٥ ٤١٩,١	٢٤ ٩٩٥,٤	٢٤ ٥٠٥,٠	٢٣ ٩٤٥,٢
منهم، من النساء	١٣ ٠٥٩,٦	١٢ ٩٧٦,٦	١٢ ٩٢٢,٨	١٢ ٤٥٥,٧	١١ ٩٦٥,٦
مجموع عدد العاطلين عن العمل المسجلين	-	-	٦,٨	٧٠,٥	٨٣,٩
منهم، من النساء	-	-	٥,٧	٥٥,٩	٦٢,٧
مجموع عدد الذين يحصلون على استحقاق البطالة	-	-	٥,٢	٥٢,٥	٤٠,٠
منهم، من النساء	-	-	٤,١	٤٢,٢	٣٠,٨
البطالة كنسبة مئوية من المجموعة السكانية العاملة اقتصاديا	-	-	٠,٠٢	٠,٣	٠,٣

* بدأ التسجيل الرسمي للعاطلين عن العمل في عام ١٩٩١.

١٩- ومن أجل تسهيل العمالة الكاملة والمثمرة على أساس الاختيار الحر من قبل المواطنين، تضمن الدولة للسكان القادرين على العمل الذين هم في سن العمل ما يلي:

تقديم المساعدة لهم، مجانا، في إيجاد وظيفة واختيار مكان عمل من قبل دائرة العمالة التابعة للدولة؛

القيام، مجاناً بتوفير الإرشاد المهني، والمشورة، والتدريب وإعادة التدريب والمعلومات لتمكينهم من اختيار نوع النشاط والمهنة ومكان العمل وطريقة العمل؛

توفير الحماية الاجتماعية في مجال العمالة وفقا للقانون، بما في ذلك دفع استحقاق البطالة للأشخاص المسجلين رسميا على أنهم عاطلون عن العمل، وكذلك تقديم مساعدة مادية اضافية للمواطنين العاطلين عن العمل ولأفراد أسرهم؛

توفير ضمانات عمل اضافية للمواطنين الذين هم في حاجة إلى الحماية الاجتماعية وغير القادرين على التنافس على قدم المساواة في سوق العمالة: النساء اللاتي لهن أطفال صغار (دون السادسة من العمر)، أو الأطفال المعوقون والأمهات غير المتزوجات اللاتي لهن أطفال دون الرابعة عشرة من العمر؛ والشباب الذين تركوا المدرسة أو تخرجوا من مؤسسات التدريب المهني ولم يعينوا في وظيفة، وكذلك الأشخاص الآخرون دون الحادية والعشرين من العمر؛ والأشخاص الذين اقتربوا من سن التقاعد وبعض الفئات الأخرى من المواطنين؛

توفير ضمانات خاصة للعمال الذين فقدوا وظائفهم نتيجة للتغيرات في تنظيم الانتاج والعمل.

٢٠- ومن أجل تسهيل عمالة السكان وتلبية احتياجات المواطنين من العمالة، يجري إعداد برامج حكومية واقليمية سنوية وطويلة الأجل للعمالة.

وفي عام ١٩٩٣ اتخذت حكومة أوكرانيا تدابير لوضع سياسة عامة نشطة في مجال العمالة تستهدف التخفيف إلى حد ما من حدة الوضع في سوق العمالة وتخفيض مستوى البطالة.

وتركز الاهتمام على توسيع نطاق العمالة بإنشاء وظائف جديدة في الاقتصاد الحكومي، وتخصيص وظائف لأضعف فئات السكان وتنظيم التدريب المهني وإعادة التدريب للأشخاص العاطلين عن العمل، وعلى بذل دائرة العمالة التابعة للدولة لجهود أكبر بالاقتران مع المشاريع والمؤسسات والمنظمات لضمان الاستخدام الأكثر فعالية للأعمال المتوفرة والوظائف الشاغرة.

٢١- وفي عام ١٩٩٣ اتخذت خطوات ايجابية لتوسيع نطاق العمالة والتقليل من عدد العاطلين عن العمل وذلك باستخدام جميع أشكال المساعدة المالية المتوفرة في الاقتصاد الأوكراني لخلق ٨٠٠ ١١٤ وظيفة جديدة منها ٤٠٠ ١١٠ وظيفة شغلها أشخاص يبحثون عن عمل منهم ٦٠٠ ٩ شخص عينتهم دائرة العمالة التابعة للدولة.

٢٢- وقد سهلت السلطات المحلية إلى حد ما توسيع نطاق العمالة حيث خصصت وظائف في المشاريع والمؤسسات والمنظمات للمواطنين غير القادرين على التنافس على قدم المساواة في سوق العمالة. وقد خصصت لهم في السنة الماضية ١٠٠ ٣١٧ وظيفة من بينها ٦٠٠ ٦٢ وظيفة شغلها أشخاص من هذه الفئة، أي ٣١ في المائة من مجموع عدد السكان الذين حصلوا على وظائف بمساعدة دائرة العمالة.

٢٣- وفي ضوء هذا الوضع العام كانت هناك صعوبات معينة في إيجاد عمل للمواطنين الذين اقتربوا من سن التقاعد، والنساء اللاتي لهن أطفال دون السادسة من العمر، والأمهات غير المتزوجات اللاتي لهن أطفال دون الرابعة عشرة من العمر أو أطفال معوقون والعمال الذين صرفتهم المشاريع والمؤسسات والمنظمات بسبب عمليات الإغلاق وإعادة التنظيم وإعادة تشكيل الهياكل والزيادات عن الحاجة. وقد حصل ٠٠٠ ٢٦٣

شخص، أو ١٧,٨ في المائة من مجموع العدد البالغ ٠٠٠ ٤٧٧ ١ من المفصولين المسجلين على عمل. وركز اهتمام خاص على إيجاد عمل للنساء اللاتي يشكلن الأغلبية في جميع الفئات تقريبا من السكان الذين يبحثون عن عمل. وفي عام ١٩٩٣، كانت النساء يشكلن ٥٨,٦ في المائة من مجموع عدد الأشخاص المسجلين بدائرة العمالة.

٢٤- ويأخذ قانون عمالة السكان لأوكرانيا في الاعتبار العوامل الديموغرافية في تنظيم العمالة ويوفر ضمانات اجتماعية اضافية للشباب والنساء اللاتي لهن أطفال صغار، والأشخاص الذين بلغوا سن التقاعد قبل أن يتمكنوا من الحصول على عمل، وذلك بخلق المزيد من الوظائف والمشاريع المتخصصة وتنظيم برامج تدريب خاصة.

٢٥- ومن أجل تحقيق هذه الضمانات، يذكر على وجه التحديد أنه ينبغي تخصيص نسبة تصل إلى ٥ في المائة من مجموع عدد الوظائف في الشركات والمنظمات والمؤسسات. وسيُغرم كل شخص يرفض توظيف أشخاص من هذه الفئة في حدود الحصص المقررة.

٢٦- وقد خفت أيضا حدة الوضع في سوق العمالة إلى حد ما بفضل التدابير التي اتخذت لتوفير العمل المؤقت عن طريق تنظيم العمل المجتمعي المدفوع الأجر. ولهذا الغرض أبرمت دائرة العمالة أكثر من ٤٠٠ ١ اتفاق مع المشاريع والمؤسسات والمنظمات في جميع مجالات الاقتصاد الحكومي، وتم نتيجة لذلك خلق أكثر من ٠٠٠ ٥٢ وظيفة وتم توظيف ما مجموعه ١٠٠ ١٣ شخص، أي أكثر من عام ١٩٩٢ بـ ٢,٦ مرات، في الوظائف المنشأة. ووصلت المبالغ المنفقة على تمويل عملية تنظيم العمل المجتمعي إلى ٩٥٩,٦ كربوفانتسيا أوكرانيا.

٢٧- ومن أجل خلق التوازن بين العرض والطلب على اليد العاملة في سوق العمالة، زادت دائرة العمالة التابعة للدولة من حجم التدريب المهني، وإعادة التدريب، والبرامج التعليمية الأخرى الموجهة لمن يبحثون عن عمل أو العاطلين عن العمل. ولهذا الغرض، تم إبرام قرابة ٠٠٠ ٢٥ اتفاق مع معاهد التعليم من شتى الفئات بهدف تدريب السكان الراشدين الباحثين عن عمل. وقدم التدريب المهني في ٢٧٣ مهنة وحرفة، وفي عام ١٩٩٣ تم توجيه ما مجموعه ٤٠٠ ٣٢ مواطن أي أكثر من عام ١٩٩٢ بـ ٣,٧ مرات إلى برامج تدريب أو إعادة تدريب. وخصص مبلغ ٨,٨ بلايين كربوفانتسي لهذه الأغراض من صندوق النهوض بالعمالة التابع للدولة.

٢٨- ولقد ساعد الاضطلاع بتدابير الحماية الاجتماعية المذكورة أعلاه على زيادة عدد المواطنين الذين حصلوا على عمل. وخلال السنة طلب قرابة ٠٠٠ ٥٦٠ مواطن مساعدة دائرة العمالة في الحصول على عمل؛ وحصل ٠٠٠ ٢٠٠ منهم أو ٣٥,٧ في المائة من المجموع بالفعل على عمل. وسجل خلال هذه الفترة ٠٠٠ ١٨١ شخص أنفسهم على أنهم عاطلون عن العمل؛ وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بلغ مجموع عدد العاطلين عن العمل في أوكرانيا ٠٠٠ ٨٤ شخص أو ٣,٠ في المائة من السكان القادرين على العمل الذين هم في سن العمل، أي بزيادة قدرها ٤٠٠ ١٣ أو ١٩ في المائة عن الرقم المسجل في بداية السنة الماضية.

٢٩- وكان من الممكن أن تتسم الحالة الوارد وصفها في سوق العمالة بقدر أكبر من الصعوبة لولا الممارسة المتمثلة في منح العمال اجازات قصيرة غير مدفوعة الأجر أو جعلهم يعملون عددا أقل من الساعات في اليوم (الأسبوع). إلا أن تلك الطريقة الاصطناعية لتخفيض البطالة لا يمكن أن تمثل حلا طويل الأجل.

٣٠- وادخال الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في أوكرانيا لا يجري بصورة متماسكة كما أن نتائجها ضئيلة. وينعكس هذا أيضا في التدابير التي تتخذها الدولة حاليا لضمان العمالة المثمرة. فمن ناحية تخفض الدولة من دعمها للمشاريع الخاسرة وغير المربحة، وتفرض في نفس الوقت ضرائب على الايرادات المرتفعة، وهذا لا يشجع زيادة إنتاجية اليد العاملة.

٣١- وتسعى الحكومة إلى النهوض بالعمالة عن طريق سياسة عامة اجتماعية واقتصادية نشطة تستهدف تلبية رغبة السكان في أن يختاروا بأنفسهم نوع العمل الذي يمارسونه، وتنشيط خلق الوظائف الجديدة وتشجيع المشاريع الخاصة.

٣٢- ومواطنو أوكرانيا أحرار في اختيار أنواع العمل التي لا يمنعها القانون (بما في ذلك الأنواع التي تنطوي على عمل مدفوع الأجر) وكذلك المهنة ومكان العمل وفقا لقدراتهم.

٣٣- ومن المعروف جدا أنه منذ بداية الثلاثينات، عندما استحدث نظام جوازات السفر في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأصبح من المطلوب الاستظهار برخص الإقامة، وضعت قيود صارمة على تمتع المواطنين بحقهم في الاختيار الحر لمكان عملهم، حيث أصبح الحصول على وظيفة يتوقف على الحصول على رخصة إقامة بالموقع المعني. ويجري الآن اتخاذ خطوات لتغيير هذا الوضع. وفي عام ١٩٩١، نقحت المادة ٢٥ من المدونة الأوكرانية لقوانين العمل؛ ويمنع، بموجب النص الجديد أن يطلب من الأشخاص الذين يجري تنسيبهم، لدى إبرام عقد عمل، تفاصيل عن انتمائهم الحزبي أو قوميتهم، أو وثائق لا تطلبها التشريعات الحالية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة برخص الإقامة. إلا أن هذه القاعدة أساسية تقريبا فيما يتعلق برخص الإقامة، وما زالت هذه المشكلة تتطلب الحل.

٣٤- وفي حزيران/يونيه ١٩٩٢، نظر مجلس السوفيات الأعلى لأوكرانيا في التنظيمات المتعلقة باستحداث جواز سفر وحيد لمواطني أوكرانيا يشمل الاستخدام المحلي والسفر إلى الخارج. واقترح الاستغناء عن رخص الإقامة باستحداث نظام تسجيل. ولأسباب شتى لم تدخل هذه التنظيمات حيز النفاذ.

٣٥- ويتم تدريب العمال الماهرين في أوكرانيا على أساس تعاقدي ويؤدى بطريقتين: جميع مدارس التدريب المهني (بما في ذلك المدارس العليا) التابعة لنظام وزارة التعليم، وبصورة مباشرة في الصناعة (بمراكز التدريب وفي وحدات التدريب التابعة للمشاريع). بالاضافة إلى ذلك، يتم بالطريقتين المذكورتين أعلاه التدريب وإعادة التدريب وبرامج التعليم الأخرى الموجهة للعمال الذين فصلوا من وظائفهم والأشخاص الذين يبحثون عن عمل، وكذلك بمراكز للدراسة تنظمها دائرة العمالة. ويدرس العمال على أساس التفرغ في مدارس التدريب المهني (بما في ذلك المدارس العليا) وفقا للبرامج التي يضعها معهد البحوث النظامية التابع لوزارة التعليم في أوكرانيا. وتتراوح فترة التدريب في معاهد التدريب المهني بين سنة وثلاث سنوات وتدوم في المعاهد العليا للتدريب المهني أربع سنوات. ويتدرب العمال بصورة مباشرة في الصناعة وفقا للبرامج التي يضعها المعهد المذكور أعلاه، والوزارات، والإدارات، والمتخصصون التابعون للمشاريع. ويمكن أن تصل فترة الدراسة إلى ستة أشهر.

٣٦- ولزيادة كفاءة الانتاج وتحسين نوعية اليد العاملة تؤخذ في الاعتبار متطلبات الانتاج الحديث وسوق العمالة فيما يتعلق بمؤهلات العمال عند وضع برامج التدريب.

٣٧- ويعمل المواطنون الأجانب المقيمون بصفة دائمة في أوكرانيا على نفس الأساس ووفقا لنفس القواعد التي يعمل بموجبها مواطنو أوكرانيا. وفي حالة الإقامة المؤقتة في أوكرانيا، يمكن توظيف المواطنين الأجانب إذا كانت بحوزتهم رخصة عمل تصدرها وزارة العمل. ولا يمكن للمواطنين الأجانب أن يشغلوا وظائف معينة أو أن يضطلعوا بأنواع معينة من العمل إذا كان القانون يشترط الجنسية الأوكرانية للتعيين في تلك الوظائف أو أداء تلك الأنواع من العمل. ولا توجد أية حالات تمييز أو استثناءات أو تقييدات أخرى فيما يتعلق بالمواطنين الأجانب في التشريعات أو في الممارسة الإدارية. ولم تسجل أية حالات تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الاجتماعي الخ.

انظر الفقرة ٣٥. لا تتوفر أية معلومات أخرى.

لا تتوفر أية معلومات من هذا النوع.

٣٨- ويعتمد عدد العمال الذين يشغلون أكثر من وظيفة واحدة بهدف الحفاظ على مستوى معيشة معين على الحالة الاقتصادية وعملية الاصلاح الاقتصادي. وفي عام ١٩٩٢ كان هناك ٠٠٠ ٤٤٦ شخص يشغلون وظيفتين أو أكثر، أو قرابة ٢ في المائة من السكان العاملين، وفي عام ١٩٩٣، كان هناك ٠٠٠ ٣١٨ شخص أو ١,٣ في المائة.

٣٩- وقد حتم الانتقال إلى الاقتصاد السوقي، والتغييرات في الهيكل القطاعي للاقتصاد الحكومي وإلغاء الشركات والمشاريع الخاسرة فرض شروط جديدة لضمان حق المواطنين الأوكرانيين في العمل وكذلك لتوفير الحماية الاجتماعية للأشخاص العاطلين مؤقتا عن العمل. ولهذا الغرض، أنشئت دائرة عمالة تابعة للدولة، كجزء من شبكة وكالات العمل لمعالجة جميع جوانب المشاكل المتصلة بتنظيم العمالة، والارشاد المهني والتوظيف والدعم الاجتماعي المقدم للمواطنين العاطلين مؤقتا عن العمل.

٤٠- والمبادئ القانونية والاقتصادية والتنظيمية التي تحكم العمالة في أوكرانيا، والحماية من البطالة والضمانات الاجتماعية التي تقدمها الدولة من أجل ممارسة المواطنين لحقهم في العمل محددة في قانون العمل لأوكرانيا، الذي دخل حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩١. وحتى ذلك التاريخ لم تكن فئة "العاطلين عن العمل" معترف بها رسميا. وقد أتاح اعتماد القانون المذكور أعلاه تنفيذ سياسة عامة حكومية في مجال العمالة. وهي تقوم على مبدأ توفير فرص متساوية لجميع المواطنين، بصرف النظر عن أصلهم أو وضعهم الاجتماعي أو المادي أو عرقهم أو أصلهم القومي، أو معتقداتهم الدينية الخ. وهي تحدد تدابير لضمان العمالة الفعلية، ومنع البطالة وتنسيق مجال العمالة مع الجوانب الأخرى للسياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية وفقا لبرامج العمالة الحكومية والإقليمية.

٤١- والمساعدة الدولية المقدمة إلى أوكرانيا في مجال التمتع بالحقوق المبينة في المادة ٦ من العهد تتخذ أساسا شكل تقديم مشورة الخبراء حول التشريعات ذات الصلة بالموضوع، وعرض التجارب التي اكتسبتها البلدان ذات الاقتصاد السوقي، وتدريب الموظفين.

المادة ٧

٤٢- أوكرانيا طرف في:

اتفاقية عام ١٩٥١ بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية (رقم ١٠٠)؛

اتفاقية عام ١٩٢١ بشأن تطبيق الراحة الأسبوعية في المنشئات الصناعية (رقم ١٤)؛

اتفاقية عام ١٩٥٧ بشأن تطبيق الراحة الأسبوعية في التجارة والمكاتب (رقم ١٠٦).

٤٣- يحكم الطريقة التي ينظم بها الأجر المتقاضى عن العمل في أوكرانيا مرسوم لمجلس وزراء أوكرانيا المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، والمتعلق بالأجر المتقاضى عن العمل وهو مرسوم أدخل تغييرات حيوية على الأساليب المستخدمة سابقا. ووضع أساس قانوني للفصل بين التنظيمات الحكومية والتعاقدية للأجر المتقاضى عن العمل على الأصعدة الحكومي والقطاعي والإقليمي. واستحدث نظام للشراكة الاجتماعية يتجسد في قانون العقود والاتفاقات الجماعية لأوكرانيا. وفي عام ١٩٩٣، حدد اتفاق عام بشأن معدلات الأجور بين الحكومة ونقابات أوكرانيا الفوارق في الأجور بين مختلف القطاعات ومختلف المهن عن طريق معاملات لنسبة معدلات الأجور والمرتبات إلى الأجر الأدنى للعمال في مختلف قطاعات الاقتصاد. وينبغي التقيد بقواعد الاتفاق العام بشأن معدلات الأجور عند إبرام اتفاقات بشأن المعدلات على الصعيدين القطاعي والإقليمي ويتعين تطبيقها من قبل المشاريع والمنظمات التي تملكها الدولة أو المؤجرة من الدولة أو القائمة على أملاك للدولة.

٤٤- وتدفع أجور العمال في المنظمات والمؤسسات الممولة من الميزانية وفقا للجدول الموحد لفئات الأجور وفوارقها (رقم ٤٤) الذي أقره مجلس وزراء أوكرانيا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

٤٥- وبدأ في أوكرانيا تطبيق أجر أدنى يشمل جميع فئات العمال، بصرف النظر عن شكل ملكية المشروع، أو المؤسسة أو المنظمة التي يعملون فيها. ولا يوجد في أوكرانيا قانون خاص بالأجر الأدنى. بيد أن مبلغ الأجر الأدنى يحدده رسميا المجلس الأعلى لأوكرانيا بقرارات خاصة لها قوة القانون. ومنذ بداية عام ١٩٩٣، يحدد الأجر الأدنى، في فترة تتسم بالأزمة الاقتصادية والتضخم، وينقح دوريا، في ضوء مستوى الفقر أي مجموع الدخل الفردي الذي يمكن المواطنين من استهلاك سلع وخدمات بالحد الأدنى الذي تقرره الدولة. ولا بد من الاعتراف بأن أسلوب حساب مبلغ الحد الأدنى بعيد جدا عن الكمال.

٤٦- ويحدد مستوى الفقر باستخدام احصاءات عن الاستهلاك الفعلي للأسر الفقيرة والانتاج المتوقع للمواد الغذائية، والسلع والخدمات غير الغذائية مع مراعاة اتجاهات الأسعار خلال الفترة التي يحدد لها مستوى جديد للضمانات الاجتماعية الدنيا، بما في ذلك الأجر الأدنى.

مستوى الفقر، والأجر الأدنى الرسمي والفعلي

الشهر والسنة	مستوى الفقر (كربوفانتسي أوكراني)	الأجر الأدنى الرسمي (كربوفانتسي أوكراني)	الأجر الأدنى الفعلي المدفوع
١	٢	٣	٤
١٩٩٣			
كانون الثاني/يناير	٦ ٩٠٠	٤ ٦٠٠	٤ ٦٠٠
شباط/فبراير	٦ ٩٠٠	٤ ٦٠٠	٤ ٦٠٠
آذار/مارس	٦ ٩٠٠	٤ ٦٠٠	٤ ٦٠٠
نيسان/أبريل	٦ ٩٠٠	٤ ٦٠٠	٤ ٦٠٠
أيار/مايو	٦ ٩٠٠	٤ ٦٠٠	١١ ٣٠٠
حزيران/يونيه	٢٢ ١٠٠	٦ ٩٠٠	١٣ ٨٠٠
تموز/يوليه	٢٢ ١٠٠	٦ ٩٠٠	١٣ ٨٠٠
آب/أغسطس	٢٢ ١٠٠	٦ ٩٠٠	١٣ ٨٠٠
أيلول/سبتمبر	٦٩ ٧٠٠	٢٠ ٠٠٠	٦٩ ٠٠٠
تشرين الأول/أكتوبر	٦٩ ٧٠٠	٢٠ ٠٠٠	٦٩ ٠٠٠
تشرين الثاني/نوفمبر	٦٩ ٧٠٠	٢٠ ٠٠٠	٦٩ ٠٠٠
كانون الأول/ديسمبر	١٩٧ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	١٨٣ ٠٠٠
١٩٩٤			
كانون الثاني/يناير	١٩٧ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	١٨٣ ٠٠٠
شباط/فبراير	١٩٧ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	١٨٣ ٠٠٠
آذار/مارس	١٩٧ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	١٨٣ ٠٠٠
نيسان/أبريل	١٩٧ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	١٨٣ ٠٠٠
أيار/مايو	١٩٧ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	١٨٣ ٠٠٠
حزيران/يونيه	١٩٧ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	١٨٣ ٠٠٠

٤٧ - وينشأ الفرق بين الأجر الأدنى المحدد والأجر المدفوع بالفعل أولا لأن الأجر الأدنى الفعلي يشمل المدفوعات والعلاوات الإضافية (بسبب الزيادات في أسعار الأغذية والسكن وثانيا لأنها تضاعفت، في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، نسبة الفوارق في معدلات أجور ومرتبات موظفي الفئة ١ إلى الأجر الأدنى مرتين، في جميع قطاعات الاقتصاد الأوكراني.

٤٨ - وبموجب دستور أوكرانيا، فإن للرجال والنساء حقوقا متساوية. وتسعى الدولة، من أجل الوفاء بهذا الشرط، إلى ضمان أن تتوفر للنساء فرص متساوية مع الرجال في التعليم والتدريب المهني وأجر متساو عن العمل. ويجري اتخاذ تدابير خاصة لحماية عمل المرأة وصحتها ولخلق الظروف التي تمكن المرأة من الجمع بين العمل والأمومة. وقد وضحت أحكام الدستور بالتفصيل في الأجزاء ذات الصلة من تشريعات الدولة، وخاصة في مدونة قوانين العمل وقانون حماية اليد العاملة لأوكرانيا.

٤٩ - ولكن للمرأة في واقع الأمر مؤهلات أقل من الرجل، لأسباب شتى، ولذلك تتلقى أجورا أقل. ويتعين عليها، لكي تحصل على أجور أعلى أن تقبل وظائف ظروف العمل فيها سيئة وذات معدلات أجور أعلى (وهي تفعل ذلك في بعض الحالات من أجل الحصول على امتيازات معينة وللتمكن من التقاعد المبكر).

٥٠ - ووفقا لمدونة قوانين العمل ومرسوم مجلس وزراء أوكرانيا المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، والمتعلق بأجور العمل يمنع تخفيض الأجر المتقاضى عن العمل على أساس الجنس أو العمر أو العرق أو القومية أو الوضع الاجتماعي أو المادي، أو العضوية في منظمات طوعية أو أحزاب سياسية أو معتقدات دينية.

٥١ - وتدفع أجور العمال اليدويين وغير اليدويين في الشركات الحكومية على أساس معدلات أجور موحدة يحددها مرسوم مجلس وزراء أوكرانيا المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والمتعلق بأجور العمل. ولضمان التقييم الموضوعي للعمل المضطلع به، يجري تطبيق مواصفات الأجور والمهارات على أساس درجة تعقيد العمل ومؤهلات العامل.

٥٢ - ولا تتوفر حاليا أية بيانات احصائية عن توزيع دخل عمال المكاتب أو عن أجور العمل مقاولة في القطاعين الحكومي والخاص في أوكرانيا.

٥٣ - حوادث العمل

	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٣
عدد الضحايا (بالآلاف)	١٣٠,٣	١٣٩,٦	١١١,٦*
بما في ذلك الوفيات (بالآلاف)	٣,٠	٢,٦	٢,٣
عدد أيام العمل المضيَّعة	٢ ٨٧٤	٣ ١٨٢	٢ ٧٥٢
بآلاف العمال			
عدد الضحايا	٥,٥	٦,٢	٥,٦
بما في ذلك الوفيات	٠,١٢٦	٠,١١٧	٠,١١٦
عدد أيام العمل المضيَّعة	١٢١,٦	١٤٠,٧	١٣٧,٠
للضحية الواحدة			
عدد أيام العمل المضيَّعة	٢٢,٠	٢٢,٨	٢٤,٧

* بالاضافة إلى ذلك، وفي عام ١٩٩٣، عانى ٦٠٠ ٥ شخص من ضعف قدرتهم على العمل ونقلوا من وظائفهم العادية إلى وظائف أخرى ليوم عمل واحد أو أكثر.

المادة ٨

٥٤ - أوكرانيا طرف في:

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام ١٩٤٨ (رقم ٨٧)؛

اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن تطبيق مبادئ الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية لعام ١٩٤٩ (رقم ٩٨).

٥٥ - العضوية في النقابات طوعية. وهي تمنح على أساس فردي إثر طلب شخصي يقدمه أي عامل بلغ الرابعة عشرة من العمر. وتُمنح العضوية في اجتماع للمجموعة النقابية، أو، بطريقة أخرى، في اجتماع للفرع النقابي أو لمنظمة محلية أخرى. ويمكن لأي عامل أن يصبح عضوا في نقابة ما دام يقبل قواعد النقابة، ويدفع رسوم عضويته ويشارك في عمل احدى المنظمات النقابية المحلية.

٥٦ - وتعمل النقابات وفقا لقواعد تعتمدها هي. وهي تمثل مصالح العمال في المسائل المتصلة بالانتاج والعمل والحياة اليومية والثقافة. وقد أنشئ اتحاد نقابات أوكرانيا بوصفه اتحادا طوعياً لتنسيق جهود النقابات (وشتى الرابطات التابعة لها)، بهدف التعبير عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية والعمالية والقانونية والفكرية لأعضاء النقابة وحمايتها. ولاتحاد نقابات أوكرانيا حاليا ٦٩ منظمة عضوا: ٤١ نقابة قطاعية و٢٦ رابطة نقابية اقليمية. ويبلغ عدد الأشخاص الأعضاء في نقابات ثلاثة وعشرون مليون شخص ينتمون إلى ٠٠٠ ١١٠ منظمة نقابية محلية. وتعمل المنظمات الأعضاء في الاتحاد بحرية كاملة وتؤدي عملها وفقا لقواعدها الذاتية ولقرارات هيئات منتخبة.

٥٧ - وهناك ضمان هام يحمي الحقوق والمصالح الاقتصادية والاجتماعية الجماعية للمواطنين هو حق الاضراب. وممنوع أن يذهب أي عامل ضحية مشاركته في اضرابات تنظم وفقا للقانون أو أن تفرض أية قيود على حقوقه أو أن يفصل من وظيفته بسبب تلك المشاركة.

٥٨ - ولا توجد في أوكرانيا أية أحكام قانونية خاصة فيما يتعلق بتكوين النقابات من قبل فئات محددة من العمال.

٥٩ - ولا تفرض التشريعات وقواعد النقابات في أوكرانيا أية قيود على ممارسة العمال لحق الانضمام إلى نقابات أو تكوينها.

٦٠ - ولا تفرض حكومة أوكرانيا أية قيود على ممارسة النقابات لحقها في تكوين الاتحادات أو في الانضمام إلى الهيئات النقابية الدولية. وتمارس النقابات بنفسها تلك الحقوق بدون تدخل من الحكومة.

٦١ - ولا توجد في أوكرانيا أية قواعد تشريعية تقيّد حقوق النقابات في أداء عملها بدون أي تدخل.

٦٢- وتمنح التشريعات الحالية في أوكرانيا العمال حق الإضراب في الحالات التي لا يتمكن فيها موظفو النقابات من حل نزاع عمالي عن طريق التفاوض، بعد أن تنظر في ذلك لجنة المصالحة ودائرة التحكيم العمالي.

٦٣- وتوجد في التشريعات الحالية تقييدات للاضرابات التي تعتبر غير قانونية في الحالات التالية:

إذا نظمت لأسباب سياسية (وخاصة إذا قدمت طلبات بإدخال تغييرات على الدستور، أو على طريقة أداء الأجهزة العليا للدولة لعملها أو لدفع مسؤولين في الدولة على الاستقالة أو لتغيير الحدود؛

إذا انتهكت الاجراءات القانونية لتنظيم الاضرابات والقيام بها أو لنظر لجنة المصالحة ودائرة التحكيم العمالي في نزاع عمالي معين.

٦٤- ولا يسمح في التشريعات الحالية لأوكرانيا بتنظيم الاضرابات إذا كانت تشكل خطرا على حياة البشر أو صحتهم، أو بشركات النقل أو الطيران المدني أو الاتصالات أو الطاقة أو الدفاع، وبالهيئات والمشاريع والمنظمات الحكومية المسؤولة عن الدفاع والقانون والنظام والأمن، أو بالمصانع العاملة باستمرار حيث يسفر وقف العمل عن نتائج خطيرة وعواقب وخيمة.

٦٥- ويمنع القانون الأشخاص العاملين في القوات المسلحة وضباط الشرطة وموظفي الخدمة المدنية من الاضراب. وينظر في نزاعاتهم العمالية الجماعية كبار المسؤولين الحكوميين.

المادة ٩

٦٦- أوكرانيا ليست طرفا في اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢، ١٢١، ١٢٨، ١٣٠، ١٦٨.

٦٧- وتوجد في أوكرانيا الفئات التالية للضمان الاجتماعي:

الرعاية الصحية،

استحقاقات المرض،

استحقاقات ما قبل الولادة والولادة،

استحقاقات الشيخوخة،

استحقاقات العجز،

استحقاقات الأسر التي تفقد عائلها،

استحقاقات حوادث الشغل،

استحقاقات البطالة،

منحة الولادة التي تقدم دفعة واحدة،

علاوة رعاية الأطفال،

العلاوات المقدمة للأمهات (الآباء) ممن يعتنون بثلاثة أطفال أو أكثر دون السادسة عشرة من العمر،

علاوة رعاية الأطفال المعوقين،

علاوة عدم القدرة على العمل مؤقتا نتيجة للعناية بطفل مريض،

علاوة الأطفال دون السادسة عشرة من العمر (الطلاب - دون الثامنة عشرة من العمر)،

علاوة الأطفال للأمهات غير المتزوجات،

علاوة الأطفال للموظفين العسكريين العاملين لمدة محددة،

علاوة الأطفال الموضوعين تحت الولاية (الحراسة)،

العلاوة المؤقتة للأحداث الذين يتهرب والدوهم من دفع الإعالة أو إذا لم يمكن استخلاص الإعالة من المصدر.

٦٨- ومن بين الجوانب العديدة للضمان الاجتماعي تتسم المعاشات الحكومية، بأهمية خاصة. إذ تمنح المعاشات كل سنة لقرابة مليون شخص. وتنظم المعاشات قوانين أوكرانيا المتعلقة بالمعاشات، وبمعاشات العسكريين وكبار الموظفين والموظفين العاديين التابعين لسلطات الشؤون الداخلية، وبالخدمة المدنية، وبمركز نواب الشعب لأوكرانيا، وبمركز القضاة، وبمكتب المدعي العام، وبالعمالة، وبمركز قدامى المحاربين وضمانات حمايتهم الاجتماعية، وبالأحكام الأساسية للحماية الاجتماعية لقدامى العمال وغيرهم من المواطنين المسنين في أوكرانيا، وبالحماية الاجتماعية والقانونية للعسكريين وأفراد أسرهم، وبحماية اليد العاملة، وباللاجئين وبمركز المواطنين المتضررين من كارثة تشرنوبيل وحمايتهم الاجتماعية.

٦٩- ويقترح ، في إطار خطة الضمان الاجتماعي لسكان أوكرانيا، إصلاح نظام المعاشات وتحويله إلى نظام تأمين. ويجري حاليا إعداد مشروع قانون بشأن تأمين المعاشات لأوكرانيا.

٧٠- وتنقسم المعاشات التي تقدمها الدولة إلى معاشات العمالة والمعاشات الاجتماعية. وتدفع الأولى إلى الأشخاص الذين اضطلعوا بأعمال مفيدة اجتماعيا وتتفرع إلى عدة فئات: معاشات الشيخوخة، ومعاشات العجز، ومعاشات الخدمة الطويلة الخ. وتدفع المعاشات الاجتماعية إلى جميع المواطنين غير القادرين على العمل الذين لا يحق لهم الحصول على معاش عمل. وهكذا توفر المعاشات حاليا مبالغ مالية لجميع المواطنين الذين فقدوا ايراداتهم (دخلهم) نتيجة لبلوغهم سن التقاعد، أو اصابتهم بعجز أو فقدانهم لعائلهم الخ.

٧١- وتدفع معاشات الشيخوخة بشرط بلوغ سن التقاعد والخدمة طيلة فترة العمل اللازمة:

إلى جميع الرجال الذين بلغوا ٦٠ سنة من العمر وعملوا لفترة لا تقل عن ٢٥ سنة،

إلى النساء اللاتي بلغن ٥٥ سنة من العمر وعملن مدة ٢٠ سنة.

٧٢- وتدفع المعاشات في سن مبكرة إلى فئات عديدة من العمال والموظفين الهندسيين والتقنيين الذين تعد ظروف عملهم ضارة وصعبة.

٧٣- ومعاشات الشيخوخة محددة بنسبة ٥٥ في المائة من متوسط المرتب الشهري، ولكنها لا تقل عن المعاش الأدنى.

٧٤- ويبلغ المعاش الأدنى حاليا ٠٠٠ ٢٠ كربوفانتسي، ولا يتجاوز المعدل الأقصى ثلاثة أضعاف المعاش الأدنى للشيخوخة.

٧٥- وتدفع معاشات العجز في الحالات التي يؤدي فيها العجز إلى الفقدان الكلي أو الجزئي للصحة نتيجة حادث شغل أو مرض مهني أو مرض عام (بما في ذلك العجز منذ الطفولة). وتدفع معاشات العجز الناتج عن حادث شغل أو مرض مهني بصرف النظر عن فترة العمل. وتدفع معاشات العجز الناتجة عن مرض عام بشرط أن يكون الشخص قد قضى في الخدمة المدة اللازمة لفترة العجز حسب عمر الشخص المعني.

٧٦- وفي حالات فقدان العائل، يدفع معاش لأفراد أسرته غير القادرين على العمل بصرف النظر عن وقت وفاة العائل - أثناء حياته في العمل أو بعد انتهائها.

٧٧- وفي الحالات التي لم يعمل فيها المواطنون، لأي سبب، خلال الفترة اللازمة، يتعين النظر في مسألة منحهم معاشا على أساس فترة غير كاملة من الخدمة.

٧٨- وتدفع المعاشات من صندوق معاشات أوكرانيا، الذي تموله مساهمات التأمين التي تقدمها المشاريع والمؤسسات والمنظمات ومساهمات التأمين الالزامية التي يدفعها المواطنون الخواص.

٧٩- وتدفع معاشات أفراد القوات المسلحة، وموظفي الهيئات القضائية وهيئات إنفاذ القوانين والعمال المشاركين في عمليات التنظيف التي حتمتها حادثة تشرنوبيل من ميزانية الدولة.

٨٠- ويجري التركيز بشكل خاص على تحسين الخدمات المتوفرة للأشخاص المصابين بعجز ولقدامى المحاربين والعمال. والعمل جار لوضع أساس تشريعي للحماية الاجتماعية للأشخاص المصابين بعجز وقدامى المحاربين والعمال. ويتضمن هذا قوانين أعدها وأقرها مجلس السوفيات الأعلى لأوكرانيا فيما يتعلق بمركز قدامى المحاربين وضمانات حمايتهم الاجتماعية وبالأحكام الأساسية للحماية الاجتماعية لقدامى العمال وغيرهم من المواطنين المسنين. وقد أصدر رئيس جمهورية أوكرانيا مرسوما بشأن الامتيازات المتاحة لأبطال العمل السوفياتي، كما أصدر مجلس الوزراء مرسوما بشأن الامتيازات المتاحة لأبطال الاتحاد السوفياتي والأعضاء الكاملي العضوية في "جماعة الفخر".

٨١- وتنص التشريعات على ١١ نوعا مختلفا من علاوات الأسرة وتشترط مستوى مؤمنا من الاستحقاقات الحكومية للأسر التي لها أطفال وذلك على أساس تكوين الأسرة، ودخلها، وسن الأطفال، وحالتهم الصحية وغير ذلك من العوامل. وكان ١,٣ مليون شخص يتلقون، في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، استحقاقات محددة. ويبلغ العدد الاجمالي للأشخاص المسجلين على أنهم يتلقون معاشات لدى سلطات الضمان الاجتماعي ١٣,٧ مليون شخص. ويشمل هذا الرقم:

١٠,٧ ملايين شخص يتلقون معاشات الشيخوخة (٧٨ في المائة من المجموع)؛

١ ٢٦٨ ٨٨٦ شخصا يتلقون معاشات العجز (١٠ في المائة من المجموع)؛

٧٧٣ ٦٣٤ شخصا يتلقون معاشات بعد فقدان العائل (٨ في المائة من المجموع)؛

٥٣٢ ٠٣٠ شخصا يتلقون معاشات اجتماعية (٤ في المائة من المجموع).

٨٢- وهناك ٣٨٨ ٨٢٣ شخصاً مسجلين لدى سلطات الضمان الاجتماعي على أنهم يتلقون معاشات بموجب قانون تقديم المعاشات لأفراد القوات المسلحة وكبار الموظفين والموظفين العاديين التابعين لسلطات الشؤون الداخلية. ويشمل هذا الرقم:

٨٣ ٦٨٨ شخصاً يتلقون معاشات العجز؛

٢٩٥ ١٣٥ شخصاً يتلقون معاشات بعد فقدان العائل.

٨٣- وقد حتمت فاجعة تشرنوبيل وضع إطار تشريعي للحماية الاجتماعية لضحاياها. وفي شباط/فبراير ١٩٩١، أقر مجلس السوفيات الأعلى لأوكرانيا برنامجاً يسمح للأشخاص بالإقامة في مناطق ذات مستويات أعلى من التلوث الاشعاعي نتيجة لكارثة تشرنوبيل. واعتُمد أيضا تشريع يتعلق بالنظام القانوني المنطبق على الأراضي الملوثة بمواد إشعاعية نتيجة لكارثة تشرنوبيل، وكذلك تشريع بشأن مركز المواطنين المتضررين من كارثة تشرنوبيل وحمايتهم الاجتماعية. ووضعت إجراءات لتقديم امتيازات وعلاوات للمواطنين المتضررين من الحادثة.

٨٤- وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، كان هناك ٠٠٠ ٢٥ شخص في أوكرانيا يعانون من حالات عجز تسبت فيها كارثة تشرنوبيل. وكان ٠٠ ٣٤٢ شخص في الفئة الثانية من الضحايا، و٢٠٠ ٥٣٣ شخص في الفئة الثالثة و١٠٠ ٤١٥ ١ شخص في الفئة الرابعة. وكان ٦٠٠ ٧٥١ من المتضررين أطفالاً. وتنفق الدولة أكثر من أربعة ترليونات على الامتيازات والعلاوات المقدمة لأولئك الضحايا.

٨٥- والآن وأوكرانيا بصدد التطور اقتصاديا واجتماعيا بوصفها دولة مستقلة تسير في اتجاه التقيد بشروط السوق، أصبحت الحماية الاجتماعية للسكان ذات أهمية خاصة. ويوفر نظام الحماية الاجتماعية في أوكرانيا الضمان الاجتماعي وكل أنواع المساعدة الاجتماعية لقرابة ٠٠٠ ٠٠٠ ١٥ من المواطنين المسنين والأشخاص غير القادرين على العمل. ويشمل هذا الرقم مليوني شخص من المصابين بعجز، و٠٠٠ ١١٠ من الأطفال المصابين بعجز، و٠٠٠ ٦٥٠ شخص من المتضررين من كارثة تشرنوبيل، و٠٠٠ ٤٠٠ شخص من المسنين الذين يعيشون بمفردهم و٠٠٠ ٥٥ من الأشخاص الذين تكفلهم الدولة في بيوت سكنية. ويشمل النظام العناصر التالية: وزارة الحماية الاجتماعية الأوكرانية؛ و٢٥ مكتباً اقليميا؛ و٧٤٣ إدارة للضمان الاجتماعي في المقاطعات والبلديات؛ و١٢ مركزاً للمعاشات والاستحقاقات؛ و٢٧٩ بيتاً سكنياً للمواطنين المسنين والمصابين بعجز؛ و١٨٦ مركزاً اقليمياً و٤٠٠ ١ مكتب للضمان الاجتماعي؛ ومؤسسة "أوكربروتيز" (UKRPROTEZ) بمصانعها العشرة للجراحة الترقيعية؛ ومعهد البحوث العلمية للجراحة الترقيعية؛ و٦ مؤسسات تعليمية وخمس مصحات لقُدامى المحاربين والعمال والأشخاص المصابين بعجز؛ وصندوق الحماية الاجتماعية الأوكراني للأشخاص المصابين بعجز. وتُمثل الدورات التدريبية العليا جانباً آخر من جوانب النظام.

٨٦- وسيبلغ الاتفاق المتوقع في الميزانية على الحماية الاجتماعية في عام ١٩٩٤ (بما في ذلك المعاشات والاستحقاقات) ٧٣٩,٤ ٣١ بليون كاربوفانتسي، أو ١٨,٦ من مجموع الميزانية.

٨٧- وفي ضوء هذه الظروف التي تتسم بالأزمة الاقتصادية وبانخفاض خطير في مستوى المعيشة، تعمل أيضا في أوكرانيا، بالاضافة الى نظام الضمان الاجتماعي الرسمي، منظمات خيرية خاصة. وتستهدف هذه المنظمات تقديم المساعدة الى أضعف الفئات السكانية. وهي تضم منظمات مثل الصندوق الخيري والصحي لأوكرانيا، وصندوق الطفولة لأوكرانيا، وجمعية المعوقين، وهي تهتم برعاية الأطفال المرضى وتقديم المساعدة للأشخاص المصابين بعجز ولقُدامى المحاربين والعمال والمسنين الذين يعيشون بمفردهم ولفئات أخرى من هذا القبيل. وتعتمد هذه المنظمات الخيرية على التبرعات من الدولة ومن المنظمات التجارية ومن المواطنين الخواص.

٨٨- ولم ترد أية معلومات عن حالات لم يحصل فيها أشخاص على ما يحق لهم من الضمان الاجتماعي.

٨٩- وسيؤدي الاصلاح الاقتصادي الى إدخال تغييرات على النظام والقواعد التي يقدم بموجبها الضمان الاجتماعي للمواطنين غير القادرين على العمل. ومن المقرر اصلاح النظام الاجتماعي بأكمله. وبالإضافة الى الضمان الاجتماعي الذي توفره الدولة، سيتسع نطاق المساعدة الاجتماعية التي توفرها المشاريع والمؤسسات والمنظمات وسيستمر تطوير تأمين المعاشات التي يقدمها القطاع الخاص. والسلطات الحكومية المحلية، والتعاونيات العمالية ورابطات المواطنين بصدد استحداث أشكال أخرى من المساعدة والعلاوات لتكملة الاستحقاقات التي توفرها الدولة والممولة من الميزانيات المحلية ومن مصادر أخرى.

٩٠- ويقيم في أوكرانيا أكثر من ٠٠٠ ٢٦٠ شخص ممن أصيبوا بعجز خلال الحرب الوطنية وغيرهم من المصابين بعجز الذين يحق لهم الحصول على استحقاقات مماثلة، وكذلك قرابة ٠٠٠ ٤٣٠ من أسر الأفراد الذين قتلوا أثناء أدائهم للخدمة العسكرية، و٠٠٠ ٠١٥ ١ شخص شاركوا في الحرب، و٩٠٠ ٢٦٨ ١ شخص من العمال الذين أصيبوا بعجز و٧٠٠ ٢ من المصابين بعجز منذ طفولتهم. ويمكن للأشخاص من هذه الفئات الحصول على مجموعة متنوعة من الحقوق والامتيازات كالاستحقاقات المادية، والرعاية الطبية، والخدمات الاجتماعية. وقد تم في السنوات الأخيرة توسيع هذه الحقوق والامتيازات على نحو كبير عن طريق عدد من القرارات الحكومية. وفي السنة الماضية، تلقى ٢٦٧ ٢٨ من قُدامى المحاربين المصابين بعجز وغيرهم من المصابين بعجز الذين لهم الحق في الحصول على استحقاقات مماثلة، مجاناً، سيارات "زابوروزيتس" (Zaporozhets) وفرتها لهم دوائر الحماية الاجتماعية، و٠٠٠ ٩ سيارة بيعت بأسعار تفضيلية للعمال المصابين بعجز وللأشخاص المصابين بعجز منذ طفولتهم. وارتفعت العلاوات المقدمة للبنزين وإصلاح وصيانة السيارات من ٤٠٠ ١ كوبونو - كاربوفانتسي الى ٢١٠ ٦٦٧ كاربوفانتسي في السنة وارتفعت علاوات نقل الأشخاص المصابين بعجز من ٠٠٠ ٢٠ كاربوفانتسي الى ٠٠٠ ٤٦٠ ١ كاربوفانتسي في السنة.

٩١- وينظم الحماية الاجتماعية للأشخاص المصابين بعجز وعملية خلق الظروف التي تمكنهم من المشاركة في المجال الاقتصادي وغيره من مجالات الحياة القانون المتعلق بمبادئ الحماية الاجتماعية للأشخاص المصابين بعجز في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية.

٩٢- وتُكرس حالياً جهود كبيرة لمهمة توفير العلاج للأشخاص المصابين بعجز ولأصحاب المعاشات بالمصحات والمراكز الصحية عندما يحتاجون الى ذلك. ويحتاج أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ شخص الى تلك المعالجة كل سنة. ورغم وجود صعوبات جمة، تم علاج ٠٠٠ ١٢ شخص من المصابين بعجز وأصحاب المعاشات بمصحات النقابات في الثلاثة أشهر الأولى من السنة الجارية و٥٠٠ ٦ شخص بالمصحات الحكومية.

٩٣- وخصصت سلطات الحماية الاجتماعية، كوسائل نقل خاصة بالأشخاص المصابين بعجز ٠٠٠ ١٩ سيارة في عام ١٩٩٣ توفر للأشخاص المصابين بعجز مجاناً أو تُباع لهم بشروط ميسرة. ويتلقى ما مجموعه ٠٠٠ ١٣١ من الأشخاص الذين أصيبوا بعجز خلال الحرب علاوات للبنزين وإصلاح وصيانة السيارات، ويتلقى ٠٠٠ ١٧ شخص آخر علاوات لنفقات النقل عوضاً عن سيارة. وتشمل ميزانية عام ١٩٩٤، ٩٣٧ بليون كاربوفانتسي لشراء ٤٠٠ ٢٠ سيارة ستوَفر مجاناً للأشخاص المصابين بعجز و٦٠٠ ١٤ سيارة تباع بشروط ميسرة.

٩٤- وقد تحسن في السنوات الأخيرة توفير أجهزة الجراحة الترقيعية والخدمات التجبيرية للأشخاص المصابين بعجز. وفي اطار نظام الحماية الاجتماعية، يقدم المعونة في هذه المجالات للأشخاص المصابين بعجز المعهد الأوكراني لصنع أجهزة الجراحة الترقيعية وأبحاث التركيب (UKrNDIprotezirovania، خركيف) و١٠ مشاريع للجراحة الترقيعية و١٩ ورشة تزود السكان بالمساعدة البسيطة في مجال الجراحة الترقيعية والتجبير، و٣٥ فريقاً طبياً وتقنياً توفر الخدمات بالمنازل للأشخاص المصابين بعجز. ويوجد في سجلات مشاريع الجراحة الترقيعية والتجبير ٠٠٠ ٣٦٢ من الأشخاص المصابين بعجز. وتركب مشاريع صناعة الجراحة الترقيعية كل سنة أجهزة ترقيعية أولية أو أكثر تعقيداً لـ٥٠٠ ٥ شخص من المصابين بعجز. وأقر مجلس وزراء أوكرانيا في آذار/مارس ١٩٩٣، لتحسين عمل مشاريع الجراحة الترقيعية والتجبير ومنحها مساعدة

عملية، البرنامج الحكومي لتطوير صناعة الجراحة الترقيعية وتوفير الأدوات والأجهزة مساعدة على الحركة للأشخاص المصابين بعجز خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤.

٩٥- وتُعد البيوت السكنية من أشكال الحماية الاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها أكثر من غيرها بالنسبة للمواطنين المعوزين الذين يعيشون بمفردهم. وقد تحسنت في السنوات الأخيرة المرافق بتلك البيوت تحسناً كبيراً. وتوجد حالياً ١٠٥ مؤسسة من ذلك القبيل، شُيدت وفقاً لتصاميم معيارية، وتؤوي ٦٥,٥ من مجموع السكان المحتاجين الى الحماية. ويبلغ متوسط المجال الحيوي للنزيل الواحد ٦,٩ مترات مربعة مما يتفق ومعايير الصحة العامة. ويستجيب النظام الحالي للبيوت على نحو كامل لطلب السكان على الأسرة.

٩٦ - وبعد أن أعلنت أوكرانيا عن استقلالها في عام ١٩٩١، وُضعت تشريعات في إطار البرنامج الحكومي لضمان الحق في الحماية الاجتماعية للمواطنين الأوكرانيين. ويتوفر حاليا للمواطنين الأوكرانيين الضمان الاجتماعي وفقا لدستور أوكرانيا، وقوانين أوكرانيا المتعلقة بالمعاشات، وبمعاشات العسكريين وكبار الموظفين والموظفين العاديين التابعين لسلطات الشؤون الداخلية، وبمركز المواطنين الذين تضرروا نتيجة لكارثة تشرنوبيل، وحمايتهم الاجتماعية، وبالاستحقاقات التي تقدمها الدولة للأسر التي لها أطفال، وبمبادئ الحماية الاجتماعية للأشخاص المصابين بعجز في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ونصوص تشريعية أخرى.

٩٧ - وحُدِّد مستوى الفقر منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بـ ٠٠٠ ١٩٧ كاربوفانتسي للفرد.

٩٨ - ويهدف قانون أوكرانيا المتعلق بمركز المواطنين الذين تضرروا نتيجة لكارثة تشرنوبيل وحمايتهم الاجتماعية الى حماية أولئك المواطنين ومواجهة المشاكل الطبية والاجتماعية التي تسبب فيها التلوث الاشعاعي للمنطقة. ويقضي هذا القانون بإجراء فحوص إلزامية للمواطنين وقبل كل شيء للأطفال، بالمراكز الطبية. وتلقى هذه السنة قرابة ٠٠٠ ٥٠٠ طفل ممن تضرروا من الكارثة العلاج في مصحات ومنتجعات صحية. وينص القانون أيضا على إعفاء الجمعيات الطوعية لضحايا كارثة تشرنوبيل والتي يتمثل غرضها الرسمي في مساعدة المتضررين من الكارثة، وإعفاء أموالهم، من أي شكل من الضرائب أو الرسوم الجمركية أو الاقتطاعات المالية.

٩٩ - وتشمل المنظمات الطوعية المسجلة والعاملة في أوكرانيا اتحاد تشرنوبيل لأوكرانيا، واتحاد ضحايا تشرنوبيل، وصندوق مساعدة أطفال تشرنوبيل الذين يعانون من اللوكيميا ومن أمراض أخرى.

١٠٠ - ويتمتع مواطنو البلدان الأخرى الذين تضرروا نتيجة لكارثة تشرنوبيل بجميع الأفضليات التي ينص عليها القانون إذا اختاروا الاقامة الدائمة في أوكرانيا.

١٠١ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، كان هناك ٠٠٠ ٦٥٠ شخص يتلقون معاشات الشيخوخة بشروط خاصة (المشاركة في مواجهة كارثة تشرنوبيل أو المعاناة من نتائجها) وكان ٠٠٠ ٧٧ شخص يتلقون معاش العجز ذا الصلة.

١٠٢ - ويتضمن النظام الحكومي لرعاية الأم والطفل في أوكرانيا شكلين رئيسيين من الاستحقاقات: العينية والنقدية. وتتخذ الاستحقاقات العينية شكل إعانات تقدمها الدولة للمؤسسات التي يمكن أن تتلقى فيها الأسرة خدمات مجانية أو بشروط خاصة وتفي باحتياجات متنوعة. وتتخذ الاستحقاقات النقدية شكل مدفوعات مباشرة. وهناك برنامج شامل لمواجهة مشاكل العجز (١٩٩٢-١٩٩٧) وبرامج إقليمية في معظم الأقاليم والبلدات الأوكرانية.

١٠٣ - وأقر مجلس وزراء أوكرانيا البرنامج الحكومي لتنمية صناعة الجراحة الترقيعية بهدف تزويد الأشخاص المصابين بعجز بأدوات وأجهزة تساعد على الحركة خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٨، ويدعو البرنامج إلى بناء ورشات جديدة، وتوسيع المشاريع القائمة للجراحة الترقيعية والتجبير وإعادة بنائها وإعادة تجهيزها تقنيا والاضطلاع ببحوث في هذا الميدان. وقد اتخذت بالفعل خطوات أولى في هذا الاتجاه. وقد افتتح أول مشروع للجراحة الترقيعية للأشخاص المصابين بعجز في دارنيتس، وهي احدى مقاطعات كييف وتمول هذا المشروع منظمات طوعية من بافاريا.

١٠٤ - وبالاضافة إلى ذلك، نظمت مشاريع رائدة في أوكرانيا انتاج أدوات مساعدة على الحركة للأشخاص المصابين بعجز وأنشئ مشروع مشترك أوكراني ألماني "غيراكل" (Gerakl) على أساس مصنع لفيف للجراحة الترقيعية الذي يُنتج ٠٠٠ ١٠ مقعد متنقل في السنة.

١٠٥ - ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، دخل القانون الأوكراني المتعلق بمركز قدامى المحاربين وضمانات الحماية الاجتماعية حيز النفاذ.

١٠٦ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اعتمد المجلس الأعلى لأوكرانيا القانون المتعلق بالمبادئ الأساسية للحماية الاجتماعية لقدامى العمال وغيرهم من المواطنين المتقدمين في السن، وهو قانون نص على امتيازات إضافية وضمانات للحماية الاجتماعية لهذه الفئات من السكان.

١٠٧ - وأعد رؤساء حكومات دول كومنولث الدول المستقلة ووقعوا معاهدات حكومية دولية بشأن الاعتراف المتبادل بحقوق وضمانات الأشخاص الذين شاركوا أو أصيبوا بعجز في الحرب الوطنية الكبرى، والمشاركين في العمل العسكري على أراضي دول أخرى، وأسر العسكريين الذين قتلوا، وأشخاص ينتمون إلى فئات أخرى، وبشأن اتخاذ تدابير فورية لحماية ضحايا النزاعات المسلحة، وبشأن المساعدة الاجتماعية التي تقدمها الدولة لأفراد أسر العسكريين الذين قتلوا أو فقدوا في أفغانستان وفي دول أخرى حيث دارت أعمال قتالية.

١٠٨ - واتخذ مجلس الوزراء، بناء على مبادرة من لجنة قدامى المحاربين في أفغانستان وفي النزاعات العسكرية التي دارت في بلدان أجنبية أخرى، وهي لجنة تابعة لرئيس جمهورية أوكرانيا، قرارا بشأن الدعم المعنوي والمادي لأسرى الحرب العائدين من أفغانستان.

١٠٩ - واتخذ مجلس وزراء أوكرانيا قرارات بشأن:

توفير أدوية موصوفة من الطبيب بسعر مخفّض لمجموعات وفئات معينة من السكان الذين يتلقون العلاج خارج المستشفيات؛

السفر المجاني لأصحاب المعاشات المسنين على وسائل نقل الركاب العامة في المناطق الحضرية وضواحيها؛

اجراءات منح الامتيازات التي ينص عليها قانون أوكرانيا المتعلق بقدامى الحرب وضمانات حمايتهم الاجتماعية.

١١٠ - وقد أعدت وزارة الضمان الاجتماعي لأوكرانيا برنامجا شاملا لخلق بيئة اجتماعية يسهل الوصول اليها من قبل الأشخاص المصابين بعجز.

١١١ - وأعدت مشاريع القرارات التالية وقُدّمت إلى مجلس وزراء أوكرانيا لكي ينظر فيها:

اجراءات منح الامتيازات التي ينص عليها قانون أوكرانيا المتعلق بالأحكام الأساسية للحماية الاجتماعية لقدامى العمال وغيرهم من المواطنين المتقدمين في السن في أوكرانيا؛

اجراءات إصدار شهادة استحقاق الامتيازات وشارة "العامل القديم".

١١٢ - ويعمل حاليا في أوكرانيا ٦٠١ ٣٥٧ شخص من المصابين بعجز، من بينهم ٠٠٠ ٢٣ من المكفوفين و٦٥٧ ٢٥ من الصمْ. وتوجد منظمات خاصة للمكفوفين وللصم والبكم.

١١٣ - وتتخذ حاليا خطوات لتشكيل رابطة للمنظمات الطوعية المعنية بالأشخاص المصابين بعجز بهدف تنسيق أنشطتها وتحقيق تعاون أوثق بينها في معالجة أهم المشاكل، وأعدت مشاريع لوائح لمجلس تنسيق شؤون الأشخاص المصابين بعجز يكون تحت إشراف مجلس وزراء أوكرانيا.

١١٤ - واعتمد مجلس وزراء أوكرانيا قرارا بشأن تحسين اللوازم والمعدات المقدمة للمؤسسات السكنية، والمراكز المحلية وفروع المساعدة الاجتماعية المنزلية يدعو إلى بناء بيوت سكنية تتسع لـ ٥٢٧ ٨ شخصا وتبدأ العمل خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦.

١١٥ - ويعيش في أوكرانيا ٢,٥ مليون مواطن بمفردهم، من بينهم ٠٠٠ ٥٥٠ في حاجة إلى المساعدة الخارجية. ولذلك أنشئ نظام لوحدات المساعدة الاجتماعية المنزلية، إلى جانب المراكز المحلية التي تقدم الخدمات لأصحاب المعاشات والمواطنين الذين يعيشون بمفردهم وغير القادرين على العمل.

المادة ١٠

١١٦- أوكرانيا طرف في الصكوك التالية:

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

اتفاقية حقوق الطفل؛

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأمومة (المنقحة)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٣)؛

اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨).

١١٧- لا تحدد التشريعات الحالية المتعلقة بالزواج والأسرة مصطلح "الأسرة". وفي الممارسة القضائية، يفهم أفراد الأسرة على أنهم الأشخاص الذين تتميز علاقتهم بالطابع المعنوي والمادي المشترك لحياتهم وبوجود حقوق والتزامات مقابلة. وهم في قانون الأسرة الأزواج والوالدون والأطفال وغيرهم من الأقارب، والوالدون المتبنون والأطفال المتبنون وغيرهم من الأشخاص المشتركين في الحياة العادية للأسرة أو في تربية الأطفال - زوج الأم مثلا أو زوجة الأب، وابن الزوج أو شخص يقوم في الواقع بدور والدي، والطفل المعني. وبصورة نموذجية، يعيش أفراد الأسرة معا ولهم بيت مشترك، رغم أن هذه المعايير لا تنطبق بالضرورة. فعلى سبيل المثال يظل الابن أثناء أدائه للخدمة العسكرية الفعلية أحد أفراد أسرة والديه.

١١٨- وتفكك أسرة ما لا يعني دائما انتهاء العلاقة القانونية بين أفرادها السابقين. فعلى سبيل المثال تظل لأب طفل ينشئ أسرة أخرى التزامات فيما يتعلق بتربية ذلك الطفل واعالته. وفي قانون الإسكان، يتضمن أفراد الأسرة زوج المستأجر وأي أطفال ووالدين. وقد يُعترف بالأقارب الآخرين، والمعالين غير القادرين على العمل أو في بعض الحالات الاستثنائية بأشخاص آخرين بوصفهم من أفراد أسرة المستأجر إذا كانوا يقيمون مع المستأجر ويتقاسمون معه بيتا واحدا - مثل الأشخاص الذين هم في الواقع أزواج.

١١٩- ولا تورد التشريعات الأوكرانية أي تعريف للطفل بيد أن قانون حقوق الطفل المقترح ينص على أن الإنسان الذي لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر، أي سن الرشد، يعتبر طفلا. وكقاعدة عامة، فإن للطفل أهلية قانونية ولكن ليست له أهلية فعلية.

١٢٠- ويعرّف القانون المدني لأوكرانيا الأهلية الفعلية على أنها أهلية مواطن ما لكي يكتسب بتصرفاته حقوقا مدنية وينشئ لنفسه التزامات مدنية (أهلية مدنية للتصرف). وتنشأ الأهلية الكاملة للتصرف عند بلوغ سن الرشد، أي ١٨ سنة.

١٢١- وفي الحالات التي يسمح فيها القانون بالزواج قبل بلوغ ١٨ سنة من العمر، فإن المواطن دون تلك السن يكتسب أهلية كاملة للتصرف منذ دخوله في الزواج.

١٢٢- وبموجب القانون المدني، فإن للأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٨ سنة أهلية محدودة للتصرف.

١٢٣- والسن القانوني للزواج هو ١٨ سنة بالنسبة للرجال و١٧ سنة بالنسبة للنساء (قانون الزواج والأسرة). ويمكن للجان التنفيذية لمجالس المقاطعات والبلديات، في حالات استثنائية، أن تخفض سن الزواج، ولكن ليس بأكثر من سنة واحدة.

١٢٤- ويمكن استدعاء المواطنين الذكور السليمي الجسم الذين هم في سن مناسبة لأداء الخدمة العسكرية خلال مدة قصيرة في أوقات السلم، شريطة أن يكونوا بلغوا ١٨ سنة من العمر بحلول تاريخ تعيينهم في وحدة عسكرية (قانون الواجب العسكري العام والخدمة العسكرية العامة المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٢).

١٢٥- ويمكن أثناء تحقيق أولي استنطاق الأحداث الذين يشاهدون جريمة ويمكن أيضا أن يدلوا بشهادتهم في المحكمة. ويجري استنطاق شاهد حدث دون الرابعة عشرة من العمر أو، حسب تقدير المحقق، شاهد حدث دون السادسة عشرة من العمر وفقا للقواعد العامة لاستنطاق أي شاهد، بحضور مرب متدرب وعند الاقتضاء طبيب، ووالدي الحدث أو ممثلين قانونيين آخرين عنه (قانون الاجراءات الجنائية).

١٢٦- ويجوز القيام بتتبعات جنائية ضد أشخاص بلغوا أو تجاوزوا السادسة عشرة من العمر قبل ارتكاب الجريمة (القانون الجنائي، المادة ١٠). ولا يخضع الجناة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٦ سنة للمتابعة الجنائية إلا عن جرائم القتل والايذاء الجسماني المتعمد الذي تسفر عنه أضرار بالصحة، أو الاغتصاب، أو السرقة، أو السلب، أو القيام عمدا بتدمير أو الحاق أضرار بممتلكات للدولة أو ممتلكات جماعية أو خاصة تترتب عنها نتائج خطيرة، أو الارتكاب المتعمد لأعمال من المرجح أن تتسبب في حادثة قطار. ولا يمكن الحكم بالإعدام على الجناة دون الثامنة عشرة من العمر. ولا يمكن الحكم على شخص يرتكب جريمة قبل بلوغه الثامنة عشرة من العمر بالحبس لمدة تتجاوز عشر سنوات (القانون الجنائي، المادة ٢٥).

١٢٧- وللأزواج في العلاقات الأسرية حقوقا شخصية متساوية وحقوقا متساوية في الملكية. ويستند هذا الحكم إلى الضمان الدستوري المتمثل في المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحكومية.

١٢٨- ولجميع المواطنين الأوكرانيين، بصرف النظر عن قوميتهم أو عرقهم أو موقفهم تجاه الدين، حقوق متساوية في العلاقات الأسرية. ولا يُسمح بأي تقييد مباشر أو غير مباشر للحقوق أو أية معاملة تفضيلية مباشرة أو غير مباشرة فيما يتعلق بالعلاقات الزوجية أو الأسرية على أساس القومية أو العرق أو الموقف تجاه الدين.

١٢٩- ويتطلب إبرام عقد زواج تراضي الشخصين الداخلين في الزواج، اللذين ينبغي أن يكونا قد بلغا سن الزواج. ولم ترد معلومات عن أية حالات زواج أو عمليات إنشاء أسر تمت بدون الموافقة التامة والمتبادلة للأشخاص الداخلين في الزواج.

١٣٠- ويجري التشديد بشكل خاص، في تشريعات العمل، على القواعد الناظمة للعمل الذي تقوم به المرأة خلال فترة الأمومة الفعلية. ولا يمكن تشغيل الحوامل والنساء اللاتي لهن أطفال دون الثالثة من العمر في العمل الإضافي، أو العمل أثناء أيام الراحة، ولا يمكن إيفادهن في مهام. علاوة على ذلك، لا يمكن تشغيل النساء اللاتي لهن أطفال دون الرابعة عشرة من العمر، أو المصابون بعجز، في العمل الإضافي أو إيفادهن في مهام بدون موافقتهن.

١٣١- ويمكن التخفيف من معايير الانتاج أو الأداء بالنسبة للحوامل على أساس شهادة طبية. وينبغي عند الاقتضاء نقل النساء، خلال هذه الفترة، إلى أعمال أخف لا تعرضهن لعوامل الإنتاج الضارة، ويحتفظن في نفس الوقت بمتوسط الإيرادات المتأتية من أعمالهن السابقة. وتنطبق هذه الاستحقاقات أيضا على النساء اللاتي لهن أطفال دون الثالثة من العمر.

١٣٢- ولا يمكن رفض تشغيل النساء أو تحفيض أجورهن لأسباب تتصل بالحمل أو الإرضاع الثديي. ولا يحق لصاحب العمل أن يقوم، بمبادرة منه، بفصل امرأة حامل أو أم تقوم بالإرضاع الثديي، أو أمهات أطفال دون الثالثة من العمر أو مصابين بعجز أو أمهات غير متزوجات لهن أطفال دون الرابعة عشرة من العمر، إلا في حالة التصفية الكاملة للمشروع أو المؤسسة أو المنظمة. ويمكن في تلك الظروف فصل المرأة ولكن ينبغي إيجاد عمل بديل لها.

١٣٣- وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ كانت سلطات الحماية الاجتماعية تمنح علاوات على النحو التالي:

علاوة رعاية الطفل - ٩٦٢ ٨٥ شخصا؛

مبالغ مدفوعة لأمهات/آباء يعتنون بثلاثة أطفال أو أكثر دون السادسة عشرة من العمر - ٠٠٠ ٧١٩ شخص؛

علاوة الأطفال المصابين بعجز - ١٥٦ ٩٣ شخصا؛

علاوة الأطفال دون السادسة عشرة من العمر (الطلاب - إلى حد ١٨ سنة) - ٣٤٢ ٥٤ شخصا؛

علاوة الطفل للأمهات غير المتزوجات - ٣٤٠ ٣٧١.

١٣٤- وتدفع علاوة تقدم دفعة واحدة لجميع الأمهات عند ولادة طفل. وتتلقى هذه العلاوة سنويا قرابة ٠٠٠ ٦٠٠ امرأة. ويحق للمرأة قانونيا أن تحصل على إجازة في فترة ما قبل الولادة وعلى إجازة بعد الولادة تبلغ سبعين يوما تقويميا قبل الولادة و٥٦ يوما بعد الولادة وأن تحصل خلال هذه الفترة على استحقاقات التأمين الاجتماعي التي تقدمها الدولة. وفي صورة ولادة غير عادية أو ولادة طفلين أو أكثر، تمدد إجازة ما بعد الولادة إلى ٧٠ يوما تقويميا.

١٣٥- وتمنح المرأة العاملة أيضاً، بعد الولادة، إجازة مدفوعة الأجر بصورة جزئية للعناية بالطفل حتى يبلغ الثالثة من العمر. وإذا احتاج الطفل للمزيد من العناية المنزلية، يجوز للمرأة، بناء على طلبها، أن تمنح إجازة إضافية بدون أجر للفترة الموصى بها في الشهادة الطبية، ولكن ليس بعد أن يبلغ الطفل السادسة من العمر. وتعتبر الفترات الزمنية التي تغطيها الإجازة المدفوعة الأجر بصورة جزئية للعناية بالطفل حتى بلوغه الثالثة من العمر والإجازة الإضافية بدون أجر للعناية بالطفل حتى بلوغه السادسة من العمر جزءاً من مجموع مدة الخدمة غير المنقطعة، وكذلك كخدمة في مجال تخصص الشخص المعني.

١٣٦- ويسمح للمرأة العاملة بفترات راحة قصيرة للإرضاع الثديي لطفلها بعد فترات لا تقل عن ثلاث ساعات ولمدة لا تقل عن ٣٠ دقيقة كل مرة أو، في حالة طفلين أو أكثر دون سنة ونصف من العمر، لمدة لا تقل عن ساعة.

١٣٧- وتنص التشريعات على دفع علاوة للأمهات العاملات مقابل عجزها المؤقت عن العمل بسبب رعاية طفل مريض دون الرابعة عشرة من العمر، ولكن لفترة لا تتجاوز ١٤ يوما تقويميا، والبقاء مع طفل بالمستشفى، طيلة فترة بقائها بالمستشفى. وتحدد مبلغ العلاوة مدة خدمة الأم وأجرها، ولكن ينبغي ألا يكون دون الأجر الأدنى.

١٣٨- ويحق للعاملات اللاتي لهن طفلان أو أكثر تقل أعمارهم عن ١٢ سنة إجازة إضافية مدفوعة الأجر مدتها ثلاثة أيام (ينبغي ألا يتجاوز مجموع الإجازة ٢٨ يوماً تقويميا). ولهن أيضاً الأولوية في الحصول على الإجازات الصيفية وعلى إجازات إضافية بدون أجر للعناية بأطفالهن لمدة تصل إلى أسبوعين.

١٣٩- وتمنح النساء اللاتي يتبنين مواليد جدد مباشرة من مستشفيات التوليد إجازة وتدفع لهن علاوة ولادة بموجب الإجراءات المعمول بها للفترة بين تاريخ التبني ولمدة ٥٦ يوماً من تاريخ ولادة الطفل. وتمنح المرأة التي تتبنى طفلاً إجازة للعناية بالطفل لنفس الفترة الممنوحة لأم عن ابنها بالولادة.

١٤٠- ويمكن، بموافقة صاحب العمل، اتخاذ ترتيبات إما عند التنسيب أو أثناء العمل لكي تعمل المرأة لجزء من الوقت سواء لجزء من يوم العمل أو لجزء من أسبوع العمل. ويشترط على صاحب العمل أن يتخذ ترتيبات من ذلك القبيل إذا ما طلبت منه ذلك إمرأة حامل، أو إمرأة لها طفل دون الرابعة عشر من العمر أو مصاب بعجز، بما في ذلك طفل تحت وصايتها، أو إمرأة تعنى بطفل مريض من الأسرة، وذلك بعد أن تستظهر بشهادة طبية. ويدفع الأجر في تلك الحالات بالتناسب مع عدد ساعات العمل أو حسب الانتاجية.

١٤١- وتقدم الدولة مساعدة مادية للأمهات اللاتي يربين أطفالاً. وتمنح علاوة لرعاية طفل حتى يبلغ ثلاث سنوات من العمر للعاملات، أو الطالبات المتفرغات للدراسة أو النساء المسجلات مع دائرة العمالة التابعة للدولة، بمعدل ١٠٠ في المائة من الأجر الأدنى بصرف النظر عن مدة الخدمة أو في حالة المرأة غير العاملة، بمعدل ٥٠ في المائة من الحد الأدنى.

١٤٢- وتقدم الدولة المساعدة أيضاً للأسر ذات الدخل المنخفض التي تربي ثلاثة أطفال أو أكثر، وإلى الأمهات غير المتزوجات والأطفال تحت الوصاية، وكذلك للأسر التي تربي أطفال دون السادسة عشرة من العمر إذا كان متوسط دخلها الفردي يقل عن مجموع المبلغ الذي تحدده الدولة.

١٤٣- ويحق للنساء اللاتي ولدن خمسة أطفال أو أكثر واضطلعن بمسؤولية تربيتهن إلى أن بلغوا الثامنة من العمر ولأمهات الأشخاص المصابين بعجز منذ طفولتهم اللاتي ربين أطفالهن حتى بلوغهم الثامنة من العمر معاش شيخوخة عند بلوغهن سن الخمسين شريطة ألا تقل مدة خدمتهن عن ١٥ سنة. ويشترط القانون احتساب الوقت المكرس للعناية بالأطفال في مدة الخدمة.

١٤٤- ولجميع النساء في أوكرانيا حق متساو في حماية الأمومة. وتتمتع الفئات الضعيفة بشكل خاص (الأسر الكبيرة أو غير المكتملة، والأسر التي لها أطفال مصابون بعجز) بامتيازات خاصة.

١٤٥- وينظم القانون شروط تشغيل الأحداث، أي الأشخاص دون الثامنة عشرة من العمر. ولا يمكن منح عمل للأشخاص دون السادسة عشرة من العمر. وفي حالات استثنائية، وبموافقة اللجنة النقابية للمشروع أو المؤسسة أو المنظمة، يمكن منح وظيفة لأشخاص بلغوا الخامسة عشرة من العمر. ولإعداد الشباب للعمل، يمكن منح تلاميذ مؤسسات التعليم العام أعمالا خفيفة، شريطة ألا يضر ذلك بصحتهم ولا يعرقل دراساتهم، أثناء أوقات الفراغ من الدراسات، وذلك بعد بلوغهم الرابعة عشرة من العمر وإذا كانوا يحملون رخصة من أحد الوالدين أو من شخص يقوم مقام أحد الوالدين.

١٤٦- ولا يمكن منح وظيفة لأشخاص دون الثامنة عشرة من العمر إلا بعد إجراء فحص طبي أولي، ويتعين، منذ ذلك الحين فصاعداً إجراء فحص طبي لهم مرة في السنة حتى بلوغهم سن الثامنة عشرة من العمر.

١٤٧- وينبغي عدم تشغيل الأشخاص دون الثامنة عشرة من العمر في أعمال ثقيلة، أو في أعمال تؤدى في ظروف ضارة أو خطيرة، أو في أعمال سرية. ولا يمكن تعيينهم للعمل الليلي أو العمل الإضافي أو العمل أيام الراحة.

١٤٨- وقد حدد أسبوع عمل أقصر للعمال دون الثامنة عشرة من العمر على النحو التالي:

من ١٦ إلى ١٨ سنة - ٣٦ ساعة في الأسبوع:

من ١٥ إلى ١٦ سنة (أطفال المدارس الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٥ سنة والعاملون في فترات الإجازات المدرسية) - ٢٤ ساعة في الأسبوع.

١٤٩- ولا يمكن أن يتجاوز مجموع عدد الساعات التي يعمل فيها أطفال المدارس في فترات الفراغ خلال السنة الأكاديمية أكثر من نصف العدد الأقصى لساعات العمل المسموح بها للأشخاص من نفس العمر.

١٥٠- وبالنسبة للعمال دون الثامنة عشرة من العمر تحدد معايير الإنتاج بالتناسب مع العدد المخفض لساعات العمل وتقوم على أساس المعايير المحددة للعمال الراشدين.

١٥١- ويدفع أجر تلاميذ مدارس التعليم العام، ومعاهد التدريب المهني والمؤسسات التعليمية الثانوية المتخصصة الذين يعملون أثناء الأوقات التي لا يزاولون فيها دراساتهم بالتناسب مع عدد ساعات العمل أو وفقاً للإنتاجية.

١٥٢- ويسمح للعمال دون الثامنة عشرة من العمر بإجازة سنوية لفترة شهر تقويمي في الصيف أو في أي وقت آخر من السنة، بناء على طلبهم.

المادة ١١

١٥٣- تواصل انخفاض الانتاج في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤. واستمرت مستويات المعيشة أيضاً في الهبوط. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلد بأكثر من الثلث في عام ١٩٩٣. وتحتل أوكرانيا المرتبة الحادية والثلاثين من بين ٣٦ بلداً أوروبيا من حيث الاستهلاك الفردي للسلع والخدمات. وما زالت القدرة الشرائية للمستهلكين تنخفض بشكل حاد. ويتراوح الأجر المتوسط في أوكرانيا بين ٠٠٠ ٦٠٠ و٠٠٠ ٧٠٠ كاربوفانتسي. وفي السنوات الخمس الأخيرة لم يكن هناك سوى ٠,٢ في المائة من السكان يتجاوز دخلهم ٠٠٠ ١ دولار في الشهر. وقد حدد خط الفقر الرسمي في أوكرانيا بما يعادل ست مرات الحد الأدنى رغم أن الإحصاءات المستخدمة في هذا الحساب تقريبية إلى حد ما. واستند الحساب إلى سلة شهرية للمستهلك تتضمن المنتجات الغذائية الأساسية، وتكلفة السفر الشهرية بجميع أنواع النقل ومبلغ إيجار شقة.

١٥٤- وفي عام ١٩٩٣، كان الأجر الشهري المتوسط وتكلفة هذه السلة على نفس المستوى تقريبا (لم تتجاوز الأجور بالفعل تكلفة السلة إلا في تموز/يوليه ١٩٩٣)، مما يشير إلى أن الأجور مناسبة لتغطية الاحتياجات الحيوية. إلا أن سلة المستهلك لا تتضمن إلا حداً أدنى مطلوبا للعيش شهرياً.

١٥٥- ومن الصعب تحديد حصة أفقر الطبقات السكانية من الناتج المحلي الإجمالي للفرد بسبب فرط التضخم والاتساع المستمر للفجوة التي تفصل بين مختلف الفئات الاجتماعية - الاقتصادية.

١٥٦- وفي المتوسط، يستأثر الإنفاق على الأغذية بـ ٤١ في المائة من ميزانية الأسرة.

١٥٧- والأجور المتوسطة في أوكرانيا كافية لشراء المواد الغذائية الأساسية. ويحتفظ بأسعار محددة منخفضة بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية. وهناك شبكة من المتاجر تبيع السلع بأسعار تحددها الدولة. ويحق للأطفال دون الثانية عشرة من العمر، خلال السنة الدراسية، تناول وجبتي فطور الصباح والغذاء في مطاعم المدارس بسعر مخفض بنسبة ٥٠ في المائة عن السعر العادي.

١٥٨- وتقدم وزارة الزراعة معلومات شهرية (وسنوية) عن الناتج الزراعي وأسعار الشراء. وهذه الأسعار في ارتفاع ومقيسة لتأخذ التضخم في الاعتبار.

١٥٩- ويجري الاضطلاع بانتظام بعمليات تفتيش صحية وتتخذ تدابير وقائية خلال فترة الصيف بأسواق الأغذية.

١٦٠- ولم ترد أية معلومات عن وقوع حالات مجاعة أو سوء تغذية خطيرة في أية منطقة من أوكرانيا خلال الفترة المستعرضة.

١٦١ - وتشتغل أغلبية الأشخاص العاملين في القطاع الزراعي في المزارع الجماعية، التي تملك الدولة معظمها في الواقع، والتي تقدم للعمال أجراً شهريا متوسطا إسميا. ولمعظم الأسر التي تعيش في المناطق الريفية قطع أرض تتولى زراعتها بنفسها.

١٦٢ - وقد ساء الوضع كثيرا فيما يتعلق بتوفير الأغذية لكبار السن خلال السنتين أو الثلاث سنوات الأخيرة لأن المعاشات ليست دائما مناسبة لشراء المواد الأساسية. إلا أنه لم ترد معلومات تفيد بوقوع حالات سوء تغذية على أي نطاق هام.

١٦٣ - ويمنع قانون حماية المستهلك الذي صدر في عام ١٩٩٣ الزيادات المفرطة في أسعار المنتجات الغذائية أو انخفاض نوعيتها. ويستخدم هذا القانون عموما لحماية مصالح مجموعة واسعة النطاق من المستهلكين. وأسعار الشراء التي تحددها الدولة للسلع الأساسية الزراعية مقيسة بانتظام.

١٦٤ - وتصدر المواد المطبوعة المطلوبة لنشر المعرفة عن مبادئ التغذية وتعرض مغلفات الأغذية معلومات تتعلق بالقيمة الحرارية للمنتجات، والمقومات التغذوية الأساسية وقائمة بما تحتوي عليه من فيتامينات. كما يُذكر أيضا على مغلفات معظم الأغذية المدة المتبقية التي تظل فيها صالحة للاستعمال.

١٦٥ - ويعرقل عدم القيام حتى الآن باعتماد تشريعات بشأن الملكية الخاصة للأراضي، على نحو كبير، عملية الاصلاح الزراعي. بيد أنه يجري حاليا انشاء مزارع خاصة في أوكرانيا.

١٦٦ - وصدر قانون تحويل المساكن التابعة للدولة إلى القطاع الخاص في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٢. وتستهدف عملية التحويل إلى القطاع الخاص تمكين المواطنين من ممارسة حقهم في حرية الاختيار في تلبية احتياجاتهم السكنية، وتشجيع المواطنين على المشاركة في اصلاح المساكن وصيانتها وإقامة علاقات سوقية في هذا المجال.

١٦٧ - ومن الصعب وصف الحالة فيما يتعلق بتوفر المساكن بأنها مرضية.

١٦٨ - وتنظم توفير المساكن للفئات الضعيفة بشكل خاص أحكام خاصة تمنح الأولوية للعسكريين المصابين بعجز، والأشخاص الذين تضرروا نتيجة لحادثة محطة توليد الطاقة النووية بتشرنوبيل، والأسر الكثيرة الأطفال الخ.

١٦٩ - وينخفض بناء المساكن الممولة من ميزانية الدولة في إطار البرنامج الاجتماعي الحكومي كل سنة بسبب استمرار الأزمة الاقتصادية العامة. ويثير هذا شكوك حول امكانية تلبية الطلب من المساكن المتوفرة التابعة للدولة، مهما كان طول الفترة التي يقضيها الشخص على قائمة الانتظار. وتقدم الخدمات لمساعدة الأشخاص الموجودين على قوائم الانتظار على ايجاد مسكن مؤقت. وتقع مسؤولية توزيع المساكن التابعة للدولة على عاتق السلطات المحلية.

١٧٠ - ويوفر القطاع الحكومي وتعاونيات بناء المساكن الجزء الأكبر من رصيد المساكن - ما يصل إلى ٨٠ في المائة. ويجري حاليا انشاء هذه التعاونيات التي تعمل بصورة مستقلة في مجال بناء المساكن أو إعادة بنائها بتمويل من أصحاب الأسهم، لتشجيع البناء السكني. وتسهّل الدولة تنفيذ تلك المشاريع كلما أمكن ذلك.

١٧١- وتتكون حالياً، بصورة تدريجية، سوقاً للاسكان، ويتم ذلك الى حد كبير عن طريق تحويل شقق تملكها الدولة الى القطاع الخاص بأسعار منخفضة نسبياً. إلا أن هذه الشقق تعرض بعد ذلك في السوق بأسعار تبلغ أضعاف ما كانت عليه. وهذا يعني بالطبع أن المساكن المعروضة في السوق لا يستطيع الحصول عليها إلا عدد محدود من الأشخاص.

١٧٢- وتزداد الحالة حدة فيما يتعلق بعرض المساكن بسبب الحاجة الى إعادة توطين الأشخاص الذين أُبعدوا من أوكرانيا في الخمسينات والذين هم بصدد العودة الى وطنهم الأصلي. والدولة بصدد بحث كل الامكانيات المتاحة لتسهيل عملية توفير المساكن للأشخاص العائدين الى أوكرانيا، وخاصة المنتمون منهم إلى قومية التاتار القرميين، ومساعدتهم في المراحل الأولى من عملية استيطانهم من جديد.

١٧٣- والدولة بصدد تخصيص موارد كبيرة لايواء الأشخاص الذين تعين إجلاؤهم من المناطق المتضررة من التلوث الإشعاعي نتيجة لحادثة محطة توليد الطاقة النووية في تشيرنوبيل.

١٧٤- وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، تجدر الاشارة بشكل خاص الى التمويل المقدم من حكومة ألمانيا لبرنامج بناء مساكن للعسكريين المنتمين الى الوحدات التي تم سحبها من أراضي الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة.

المادة ١٢

١٧٥- قُدمت المعلومات عن الصحة البدنية والعقلية للسكان خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ المطلوبة لبرنامج رصد الاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ الى المكتب الاقليمي لأوروبا لمنظمة الصحة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وأرسلت معلومات مماثلة عن عام ١٩٩٣ الى نفس المكتب في ١ آب/أغسطس من هذه السنة.

١٧٦- وتنظم السياسة العامة الصحية الأوكرانية مبادئ تشريعات الرعاية الصحية الأوكرانية (التي أقرها رئيس جمهورية أوكرانيا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢).

١٧٧- وقد أدخلت أوكرانيا في اعتبارها ونفذت مفهوم الرعاية الصحية الأولية الذي وضعته منظمة الصحة العالمية. وبدأ تدريب الأطباء على ممارسة الطب العام خلال فترة تدريب داخل المستشفيات مدتها ثلاث سنوات يليها التخصص في ميدان طب الأسرة.

١٧٨- وفي عام ١٩٩٠، خصصت نسبة ١,٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للصحة، ومن المقرر رفع هذا الرقم الى ٦,٦ في المائة في عام ١٩٩٤. وخُصص ما مجموعه ٤,٥ في المائة من النفقات الصحية العامة لعام ١٩٩٤ للرعاية الصحية الأولية.

١٧٩- وبلغت معدلات وفيات الرضَّع (بين صفر وسنة واحدة من العمر) ١٤ في الألف في عام ١٩٩٢، و١٤,٩ في الألف في عام ١٩٩٣ (بين السكان الحضريين، ١٣,٧ في الألف في عام ١٩٩٢ و١٤,٧ في الألف في عام ١٩٩٣؛ وبين السكان الريفيين، ١٤ في الألف في عام ١٩٩٢ و١٥,٤ في الألف في عام ١٩٩٣). وفي عام ١٩٩٣، كان معدل وفيات الرضَّع أعلى بنسبة ٥٣ في المائة بالنسبة للفتيان منه بالنسبة للفتيات بين السكان الحضريين وأعلى بنسبة ٤٣ في المائة بين السكان الريفيين. وهناك أربع مناطق تبلغ فيها معدلات وفيات الأطفال بشكل منتظم أدنى نسب لها - فينيتسا، وبولتافا، وتشيركاسي وفولين - حيث تراوح بين ١٠ و١١ في الألف. وكما كان الشأن بالنسبة للسنوات الماضية، فإن أعلى معدلات وفيات الرضَّع (١٨,٥ الى ٢١ في الألف) توجد في مناطق ايفانو-فرنكوفسك، ولوغانسك، وخاركيف.

١٨٠- وبالاستناد الى بيانات عام ١٩٩٢، يقيم ما مجموعه ٥٤,٧ في المائة من السكان في مساكن تصلها الإمدادات المائية، ويوجد ٧٦,٨ في المائة منهم في المدن و١١,٨ في المائة في المناطق الريفية. ويفتقر ما مجموعه ٣,٥ في المائة من السكان الى فرصة الحصول على مياه شرب قريبة.

١٨١- وبالاستناد الى بيانات عام ١٩٩٢، يملك ٤٨,٩ في المائة من السكان مرافق لتصريف المياه العادمة تتفق وقواعد حفظ الصحة (شبكات مجاري الخ)، ويوجد ٦٩,٨ في المائة منهم في المدن و٨,١ في المائة في المناطق الريفية.

١٨٢-

١- نسبة الأطفال الملقحين ضد أمراض الخناق (الدفتيريا):

البالغين سنة واحدة من العمر:	٩٣,١ في المائة
البالغين ثلاث سنوات من العمر:	٨٤,٦ في المائة
البالغين ٧ سنوات من العمر:	٢٨,٧ في المائة

نسبة الأطفال المعاد تلقيحهم ضد أمراض الخناق (الدفتيريا):

البالغين ١٠ سنوات من العمر:	٨٤,٣ في المائة
البالغين ١٤ سنة من العمر:	٨٦,٥ في المائة
البالغين ١٦ سنة من العمر:	٨١,٥ في المائة

٢- نسبة الأطفال البالغين سنة واحدة من العمر والملقحين ضد الشاهوق (السعال الديكي): ٨٩,٨ في المائة

نسبة الأطفال البالغين ٣ سنوات من العمر والمعاد تلقيحهم ضد الشاهوق (السعال الديكي): ٧٧,٧ في المائة

٣- نسبة الأطفال البالغين سنتين من العمر والملقحين ضد الحصبة: ٩٤,٣ في المائة

نسبة الأطفال البالغين ٧ سنوات من العمر والمعاد تلقيحهم ضد الحصبة: ٧٨,٧ في المائة

٤- نسبة الأطفال الملقحين ضد الشلل:

البالغين سنة واحدة من العمر: ٩١,١ في المائة
البالغين سنتين من العمر: ٨٠,٠ في المائة
البالغين ٣ سنوات من العمر: ٧٩,٢ في المائة

نسبة الأطفال المعاد تلقيحهم ضد الشلل:

البالغين ٨ سنوات من العمر: ٨٣,٣ في المائة
البالغين ١٤ سنة من العمر: ٧٥,٣ في المائة
البالغين ١٦ سنة من العمر: ٨١,١ في المائة

٥- نسبة المواليد الجدد الملقحين ضد السل: ٨٩,٤ في المائة

نسبة الأطفال المعاد تلقيحهم ضد السل:

البالغين ٧ سنوات من العمر: ٤٩,٧ في المائة
البالغين ١٧ سنة من العمر: ٧,٩ في المائة

ولا تتوفر أرقام عن التلقيح ضد الكزاز.

١٨٣- ولم تتخذ أية ترتيبات لتوزيع هذه الأرقام بين السكان الحضريين والسكان الريفيين.

١٨٤- ولا تتوفر احصاءات حسب الفئات الاجتماعية - الاقتصادية.

١٨٥- وبلغ متوسط العمر المتوقع خلال السنوات العشر الأخيرة ذروته في عام ١٩٨٦، عندما بلغ ٧١,٢ (الرجال: ٦٦,١ ، والنساء: ٧٥,٢). وهو منذ ذلك الحين في انخفاض مستمر وبلغ ٦٨,٤ في عام ١٩٩٢ (الرجال: ٦٢,٣، والنساء: ٧٤,١). وفي عام ١٩٨٩ بلغ متوسط العمر المتوقع بين السكان الحضريين ٧١,١، وبين السكان الريفيين ٧٠,٠، بالمقارنة بـ٦٨,٧ و٦٧,٥ على التوالي في عام ١٩٩٢.

١٨٦- الخدمات الطبية المقدمة للسكان في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤

المؤشر	بالآلاف	لكل ٠٠٠ ١٠ ساكن
مجموع عدد الأطباء في جميع الميادين	٢٣٠,٢	٤٤,٤
بما في ذلك أطباء الأطفال	٢٢,٥	٢٠,٩[١]
عدد الموظفين الطبيين من الرتبة المتوسطة	٦٠٠,٢	١١٥,٧
بما في ذلك القابلات	٣٨,٤	١٣,٨[٢]
عدد المؤسسات الطبية	٣,٩	X
عدد الأسرة في المستشفيات	٦٧٨,٧	١٣٠,٩
بما في ذلك الأسرة الخاصة بطب الأطفال	٩١,٩	٨٥,٢[١]
عدد أقسام المرضى الخارجيين		
طاقة أقسام المرضى الخارجيين (الخدمات المقدمة في كل حصة)	٩٥١,٧	١٨٣,٥
عدد عيادات الأطفال وعيادات المرضى الخارجيين التي لديها عيادة أو قسم أو وحدة للأطفال	٣,٤	(١)

(١) لكل ٠٠٠ ١٠ طفل تتراوح أعمارهم بين صفر و١٤ سنة ضمناً.
(٢) لكل ٠٠٠ ١٠ إمرأة.

١٨٧- وبإمكان جميع النساء في أوكرانيا أن يحصلن على خدمات يقدمها موظفون مؤهلون أثناء فترة الحمل والولادة. وفي عام ١٩٩٣، توفيت ١٨٣ إمرأة في فترة الحمل أو أثناء الولادة وبعدها.

١٨٨- وبإمكان جميع الأطفال في أوكرانيا أن يحصلو على خدمات رعاية يقدمها موظفون طبيون مؤهلون خارج المستشفيات وداخلها. ولا تتوفر أرقام موزعة حسب السكان الحضريين والريفيين.

١٨٩- ونتيجة لكارثة محطة توليد الطاقة النووية لتشيرنوبيل، أصيب ١٩٠ شخصاً بأمراض اشعاعية حادة وأصبح قرابة ٠٠٠ ٢٥ شخص غير قادرين على العمل. وتركت الكارثة مجموعة معرضة تتجاوز ٣ ملايين شخص، بما في ذلك قرابة ٠٠٠ ٧٠٠ طفل.

١٩٠- ولم يُسجل، خلال الفترة المستعرضة، أي تغيير في السياسة العامة والتشريعات والممارسة الوطنية من شأنه أن يضر بصحة السكان المقيمين في المنطقة الشديدة الخطر.

١٩١- ويجري حالياً تنفيذ اصلاح صحي يستهدف تحسين الصحة البدنية والعقلية لجميع الفئات السكنية واضفاء أقصى قدر من الفعالية على البرامج الخاصة، وأولاً وقبل كل شيء البرامج الخاصة بتشيرنوبيل. وقد اعتمد، من أجل تحسين الصحة البدنية والعقلية لسكان تشيرنوبيل، برنامج طويل الأجل لتنظيم عملية الرصد والفحص الطبيين للسكان؛ وينص البرنامج على تحسين القدرة المادية والتقنية للمرافق الصحية ومراكز التشخيص، وتوفير الأدوية، والرصد الجيني، والفحص قبل الولادة بحثاً عن الشوائب الخلقية، وإنشاء نظام للتأهيل والدعم الاجتماعي - النفسي وتوفير العلاج النفسي للضحايا. وفترة المراقبة قصيرة جداً بحيث لا تسمح بتقييم مدى فعالية التدابير المعتمدة.

١٩٢- وتحظر المدونة الحالية لقوانين العمل تشغيل النساء في المهام الشاقة والعمل الذي ينطوي على ظروف ضارة. واستحدثت قواعد ترسم الحدود القصوى للوزن بالنسبة للحمولات التي يمكن رفعها ونقلها باليد. والعمل الليلي بالنسبة للنساء محدود.

١٩٣- وتضع تشريعات العمل بالخصوص القواعد القانونية الناظمة لعمل النساء خلال فترة الأمومة. ولا يمكن أن يطلب من الحوامل والنساء اللاتي لهن أطفال دون الثالثة من العمر العمل لوقت اضافي أو في أوقات العطل أو ارسالهن في مهام. وتخفض معايير الانتاج أو متطلبات الأداء بالنسبة للحوامل بقرار طبي. وينقلن الى مهام أخرى أقل وطأة ولا تشكل تهديداً على صحتهن ويحافظن في نفس الوقت على مرتبهن المتوسط.

١٩٤- ويحق للنساء بموجب القانون الحصول على اجازة ولادة مدتها ٧٠ يوماً قبل الولادة و٥٦ يوماً بعد الولادة، وكذلك على علاوة مالية من نظام الضمان الاجتماعي التابع للدولة. وفي حالة الولادة العسرة، أو ولادة طفلين أو أكثر، تمدد اجازة ما بعد الولادة الى ٧٠ يوماً.

١٩٥- ويحق للحاملات الحصول على اجازة مدفوعة الأجل بصورة جزئية للعناية بالأطفال الى أن يبلغوا الثالثة من العمر. ويحق للأمهات العاملات فترة راحة قصيرة لا تقل عن ٣٠ دقيقة كل ثلاث ساعات من أجل الارضاع الثديي لأطفالهن.

١٩٦- واعتمدت أوكرانيا قوانين بشأن الصحة العامة وسلامة السكان من الأمراض الوبائية وبشأن حماية اليد العاملة. وبالنظر الى الاتجاه غير المرضي فيما يتعلق بالخناق وغيره من الاصابات، التي يسيطر عليها بالتحصين الوقائي، استحدث برنامج وطني لتحسين السكان بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٠، يتضمن بالخصوص انتاج اللقحات، التي لا تنتج حالياً في أوكرانيا، محلياً.

١٩٧- وتضمن مبادئ التشريعات الأوكرانية المتعلقة بالرعاية الصحية (المادة ٧) الرعاية الطبية للجميع وكذلك المعالجة الطبية في حالات المرض. وليس من الممكن حالياً تقييم مدى فعالية التدابير التي اتخذتها الحكومة للحد من عدد ولادات الجنين الميت ومعدل وفيات الرضع ولضمان النماء السليم للأطفال.

١٩٨- واعتمدت حكومة أوكرانيا والهيئات الحكومية المحلية مجموعة من التدابير من أجل توفير مرافق خاصة لكبار السن لضمان ألا يحرموا من حقهم في الرعاية الطبية (ويشمل ذلك توفير الأدوية مجاناً والرعاية المؤمنة خارج المستشفيات وداخلها).

١٩٩- ومن أجل ضمان أقصى حد من المشاركة المجتمعات المحلية في تخطيط وتنظيم الرعاية الصحية الأولية، تم اضفاء اللامركزية على نظم ادارة الرعاية الصحية. والمبدأ الأساسي للرعاية الصحية الأولوية على مستوى البلديات هو الاشتغال المستقل للمرافق الصحية، التي تمولها وتسيطر عليها الادارة المحلية والمجتمع المحلي.

٢٠٠- ومنذ عام ١٩٩٢، بدأ اصلاح للتعليم الطبي العالي في أوكرانيا، يستهدف مواءمة نظم تدريب الموظفين الطبيين والشروط التي يتعين عليهم استيفاؤها مع المعايير العالمية ومعايير البلدان ذات المستويات العليا للرعاية الصحية. ويتمثل التغيير الرئيسي في مرحلة ما قبل التخرج من التدريب الطبي، في إطار برنامج الاصلاح الصحي، في الغاء التخصص الضيق النطاق؛ ويمنح الأطباء في كليات الطب التابعة للجامعات والأكاديميات والمؤسسات الطبية، تدريباً طبياً عاماً يقوم على أساس المناهج والبرامج الدراسية الجديدة، ويؤدي الى منحهم شهادة تعادل شهادة الدكتوراة في الطب التي تمنحها البلدان الأخرى. ويتخصص الأطباء بعد حصولهم على شهادتهم، وأثناء فترة التدريب الداخلي التي مددت الى سنتين بالنسبة للاختصاصيين في المعالجة وأطباء الأطفال، وثلاث سنوات بالنسبة للجراحين والأطباء العامين، ويجتازون بعد ذلك امتحاناً أمام لجنة الامتحانات التابعة للدولة من أجل الحصول على شهادة طبيب تمنحهم حق ممارسة الطب بصورة مستقلة.

٢٠١- ويجري تدريب الأطباء العامين (أطباء الأسرة) من خلال تدريب داخلي مدته ثلاث سنوات يليه التخصص. وتستخدم برامج اختبار حاسوبية لامتحان الأطباء الذين يطلبون التأهل في ميدان معين. واستحدث نظام لمنح رخص الممارسة في القطاع الخاص، بالنسبة لكل من الأطباء المستقلين والمرافق الطبية. وتستهدف التدابير المعتمدة تحسين نوعية التدريب المقدم للموظفين الطبيين.

٢٠٢- وتتلقى أوكرانيا مساعدة إنسانية في شكل لقاحات ضد الخناق والكزاز والسعال الديكي والحصبة وشلل الأطفال، فضلاً عن المساعدة الدولية لتحسين مستوى صحة النساء والأطفال عن طريق إنشاء أقسام لطب الأطفال والتوليد وطب النساء.

٢٠٣- وتم توقيع الاتفاقات التالية ويجري حالياً تنفيذ برامج تعاون:

- مع كندا بشأن الرعاية الصحية للأطفال ضحايا كارثة محطة توليد الطاقة النووية تشيرنوبيل - "أطفال تشيرنوبيل" و"أوسفيتا"

مع جامعة بنسلفينيا في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن حالة إفرادية في فترة الولادة وبرنامج لتنظيم الأسرة.

مع مركز أطفال ميونخ من أجل التأهيل الطبي والاجتماعي للأطفال الذين يشكون من أمراض الجهاز العصبي.

مع عيادات ألمانية رائدة، من أجل إعداد بروتوكولات لمعالجة المرضى المصابين بالأورام الدموية.

٢٠٤- وأهم مساعدة تلقتها أوكرانيا في عام ١٩٩٤ قدمتها لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتلقى أقسام الطفل والأمومة مستحضرات طبية لتقديم الرعاية المستعجلة للأطفال والأمهات المنتظرات مولودا.

المادة ١٣

٢٠٥- تعترف أوكرانيا، بوصفها طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بأنه ينبغي توجيه التعليم نحو التطوير الكامل لشخصية الإنسان، لإتاحة تعزيز احترام الشخص وحرياته الأساسية، وبأنه ينبغي أن يمكّن الأشخاص من المشاركة على نحو فعال، في مجتمع حر، والمساهمة في التفاهم، والتسامح والصداقة بين جميع الأمم والفئات العرقية والإثنية والدينية. وتتمشى التشريعات الأوكرانية المتعلقة بالتعليم وبإدارة مؤسسات التعليم ومنظمات التدريب مع شروط العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٠٦- المستوى التعليمي لسكان أوكرانيا البالغين ١٥ سنة أو أكثر من العمر
(بيانات من تعداد السكان لعام ١٩٨٩)

المستوى التعليمي لكل ألف شخص بلغوا الخامسة عشرة من العمر أو أكثر						
	التعليم العالي	التعليم العالي غير المستكمل	التعليم الثانوي المتخصص	التعليم الثانوي العام	التعليم الثانوي غير المستكمل	التعليم الابتدائي
السكان الحضريون والريفيون						
الجنسان	١٠٤	١٥	١٨٠	٣١١	١٨٤	١٣٨
الرجال	١١٣	١٦	١٦٥	٣٦٥	١٩٧	١١٣
النساء	٩٧	١٤	١٩٢	٢٦٨	١٧٣	١٥٧
السكان الريفيون						
الجنسان	٣٥	٤	١٠٥	٢٨٦	٢١٣	٢٣٦
الرجال	٣٧	٥	٩٨	٣٦٩	٢٣٧	١٩٧
النساء	٣٤	٤	١١١	٢٢١	١٩٤	٢٦٥

٢٠٧- التعليم الابتدائي في أوكرانيا إلزامي (قانون التعليم، المادة ٢٩) ومجاني.

٢٠٨- وجميع أشكال التعليم الثانوي في أوكرانيا، بما في ذلك التعليم المهني والتقني، مفتوحة ومتاحة للجميع ومجانية. والتعليم إلزامي بموجب المادة ٢٩ من قانون التعليم بالنسبة للأطفال حتى الخامسة عشرة من العمر، وهذا يشمل التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الأساسي.

٢٠٩- والتعليم العالي في أوكرانيا متاح للجميع وبصورة مجانية على أساس التنافس: يقبل الأشخاص الذين أنهوا تعليمهم الثانوي (خريجو مدارس التعليم العام والمؤسسات المعادلة لها) في مؤسسات التعليم العالي على أساس نتائج امتحانات الدخول.

٢١٠- وبموجب النظام التعليمي الأوكراني، فإن التعليم الثانوي متاح لجميع المواطنين. ومن الضروري، في حالات معينة فقط، توفير ذلك التعليم لأشخاص لم تتح لهم فرصة الحصول عليه في الوقت المناسب بسبب بعض الظروف الخاصة. ويدرس الأشخاص المنتمون إلى هذه الفئة جزءا من الوقت في مدارس مسائية (أو في أوقات مرخص بها من النهار)، كان يوجد منها في السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٣ في أوكرانيا ٤٣٧ مدرسة.

٢١١- ولا توجد في الحياة العملية أية مشاكل فيما يتصل بتمكين المواطنين الأوكرانيين من ممارسة حقهم في التعليم الابتدائي والثانوي والمهني. أما فرص التعليم العالي فمحدودة نظرا لأن مؤسسات التعليم العالي على مختلف مستويات الاعتماد لا يمكنها أن تقبل إلا ٣٨ في المائة من مجموع خريجي المدارس الثانوية للدورات الدراسية الخاصة بالسنة الأولى، وهذا يعني أن القبول في تلك المؤسسات يتم على أساس التنافس.

٢١٢- وفي أوكرانيا فإن الإلمام بالقراءة والكتابة عام تقريبا بين جميع طبقات السكان، الحضريين والريفيين. وبالنسبة للراشدين المحرزين على مستوى تعليمي كاف، وُضعت برامج لدراسات ما بعد التخرج، وهي تشكل جزء لا يتجزأ من نظام التعليم المستمر. والهدف من هذا النظام هو تمكين المتخصصين من تجديد رصيدهم من المعلومات وتحسين مؤهلاتهم ومنحهم فرصة اكتساب مهنة ثانية إلخ. ويمكّن التعليم فيما بعد التخرج المنظمات والمشاريع من تلبية حاجتها إلى موظفين أكثر تأهيلا ويمكّن الأشخاص المعنيين من تحقيق طموحاتهم التعليمية الذاتية وزيادة قدرتهم على التنافس في سوق اليد العاملة. واستحدثت الوزارات والدوائر الإدارية نظما تنطوي على دورات دراسية تذكيرية منتظمة لموظفيها (في إطار نظام التعليم مثلا، يزاول المدرسون دورات دراسية تذكيرية مرة كل خمس سنوات).

٢١٣- ويشمل نظام التعليم فيما بعد التخرج ٥٤٩ مؤسسة ووحدة من مختلف الأنواع، بما في ذلك ٨٠ معهدا و١٨٩ كلية تمنح دورات دراسية تذكيرية، و٤٧ مركزا قطاعيا لتدريب الموظفين وإعادة تدريبهم، و٢٢٤ مدرسة (دورات دراسية) لتحسين المؤهلات إلخ. ويتلقى أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ طالب كل سنة المزيد من التدريب بمؤسسات ما بعد التخرج.

٢١٤- وبموجب قانون التعليم (المادة ٥٦-١١) ينبغي ألا تقل المبالغ المرصودة للتعليم من الميزانية عن ١٠ في المائة من الدخل القومي. وفي ميزانية عام ١٩٩٤، يصل الإنفاق على التعليم إلى أقل من هذا الحد بقليل حيث يبلغ ٩,٧ في المائة من الدخل القومي لأوكرانيا.

٢١٥- وللنظام التعليمي في أوكرانيا هيكل من ثلاث مستويات (قانون التعليم، المادة ٢٩): المدرسة الابتدائية، والمدرسة الثانوية الأساسية والمدرسة الثانوية الكاملة (التخرجية).

٢١٦- وتُعنى المدرسة الابتدائية بالنماء العام للأطفال، إذ تعلمهم القراءة والكتابة، وتزودهم بمعلومات أساسية في الرياضيات وفهم عام للعالم المحيط بهم، وتلقنهم معايير أخلاقية عالمية وتعودهم على فكرة العمل. وتؤمِّن المدرسة الأساسية أن يكتسبوا معرفة تامة بلغتهم الأم، وأن يلموا بالمواضيع الأساسية وأن تتكون لديهم فكرة عن العالم والصفات البشرية الجيدة. ويوفر التعليم الثانوي الكامل تمكنا تاما من المواضيع الأساسية والمواضيع التي يختارها التلميذ، إلى جانب تكوين مفاهيم عامة حول الطبيعة والجنس البشري والمجتمع، ويهيؤهم للتعليم العالي في مرحلة لاحقة. وبالإضافة إلى هذا، توجد دروس متخصصة، ومدارس، ودور تربوية، ومعاهد لدعم وتشجيع الأطفال الموهوبين والبارعين أكثر من غيرهم. وكان هناك، في السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٣ في أوكرانيا ٩٥ دار تربوية و١٠٥ معاهد مسجل بها ما مجموعه ٤٠٠ ٩٦ تلميذ.

٢١٧- ويرمي نظام مدارس التعليم العام في أوكرانيا إلى خلق أفضل الظروف لتلبية الاحتياجات التعليمية لجميع طبقات السكان الحضريين والريفيين. ومن بين مجموع ١٩١ ٢١ مدرسة، يوجد ٠٧٨ ٦ منها في المدن و١١٣ ١٥ في الأرياف. وهذه النسبة هي نتيجة عوامل تاريخية والتوزيع الفعلي الحالي للسكان. ومن خصائص أوكرانيا أن لها عددا كبيرا من القرى الصغيرة وإذا أُريد أن يحصل سكانها على التعليم الذي لهم الحق فيه، يتعين ايجاد العدد اللازم من المدارس.

٢١٨- وتستند عملية التدريس، في كامل النظام التعليمي، على مبادئ الاستمرار والوحدة والشمول - من التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية إلى التعليم في مرحلة ما بعد التخرج. وتتكون المناهج والبرامج الدراسية، بوصفها من مكونات المناهج والبرامج العامة، من عنصرين. ويوفر العنصر الحكومي الكمية والمستوى من المعارف والقدرات والمهارات التي تحددها معايير الدولة على أنها ضرورية لكل تلميذ. ويشمل العنصر المدرسي، الذي يستأثر بـ ٢٤ إلى ٢٦ في المائة من مجموع المناهج الدراسية، المواضيع المختارة الالزامية، ودورات دراسية بديلة يختارها التلاميذ ومواضيع اختيارية إلخ. وقد وسَّع إدراج العنصر المدرسي في المناهج الدراسية إلى حد كبير إمكانية مراعاة الجوانب والمشاكل الإقليمية، وميول التلاميذ وقدراتهم واحتياجاتهم، وقدرات المدرسين بالمؤسسات التعليمية المعنية.

٢١٩- وتضمن التشريعات الأوكرانية (المادة ٣-١ من قانون التعليم) حقا متساويا في التعليم بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو الجنسية أو المركز الاجتماعي أو مركز الملكية، ونوع العمل وطبيعته، والمعتقدات والدين والحالة الصحية ومكان الإقامة إلخ.

٢٢٠- وللمرأة حقوق متساوية مع الرجل في ميدان التعليم مثلما يؤكد ذلك كون الفتيات يمثلن قرابة نصف العدد الاجمالي للتلاميذ على جميع مستويات المدارس الابتدائية. وهكذا وفي السنة الدراسية ١٩٩٣-١٩٩٤ بلغت نسبة الفتيات، ٥٩,٥ في المائة من التلاميذ بمدارس التعليم العام، و٤٢,٥ في المائة من التلاميذ بمدارس التدريب المهني و٥٢,٨ في المائة من الطلاب بمؤسسات التعليم العالي.

٢٢١- وقد وُضع نظام من التدابير يجري تنفيذه حاليا لكي تؤمن للأطفال الذين يوجدون لسبب أو لآخر في وضع غير مؤات، إمكانية ممارسة حقهم في التعليم. وتوجد، لمختلف فئات الأطفال الذين هم في حاجة إلى المساعدة الاجتماعية والتأهيل، ٦٩٣ مدرسة داخلية من ٢٨ صنفا، بما في ذلك ٢٨٦ مدرسة من مدارس التعليم العام (٣٦ منها لليتامى والأطفال الذين ليسوا تحت رعاية والديهم)، و٢٥٨ مدرسة للأطفال المتخلفين عقلياً، و١٣٥ للأطفال الذين يعانون من شوائب تعرقل نموهم البدني، الخ. ويتلقى حاليا ما مجموعه

٩٠٠ ١٣٩ طفل التربية والتعليم في مؤسسات داخلية. والأطفال من الأسر الكبيرة والأسر ذات الدخل الفردي المنخفض مؤهلون للمعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالإعالة التي تتولاها الدولة في مؤسسات التدريب المهني.

٢٢٢- ولا توجد، في النظام التعليمي الأوكراني، أية قيود أو أية امتيازات من أي نوع على أساس موقف الشخص من الدين.

٢٢٣- ولا يسمح بالتمييز على أساس الجنس أو العرق أو القومية أو اللغة أو الدين الخ في عمل الهيئات التعليمية الأوكرانية. وبالنظر الى التكوين المتعدد القوميات للسكان الأوكرانيين، فإنه تولى أهمية خاصة لتنفيذ تدابير مكافحة التمييز في مجال اللغات والقومية وإعمال حقوق جميع الفئات الإثنية وتلبية احتياجاتها فيما يتعلق بالتعليم الوطني. وفي السنة الدراسية ١٩٩٣-١٩٩٤، كان لأوكرانيا ٦٦١ ١٥ مدرسة تدرس باللغة الأوكرانية، و٩٣٢ ٢ مدرسة تدرس باللغة الروسية، و٩٥ مدرسة تدرس باللغة الرومانية، و٦١ مدرسة تدرس باللغة الهنغارية، و١٢ مدرسة تدرس باللغة المولدافية، و٣ مدارس تدرس باللغة البولندية، ومدرستان تدرسان باللغة الانكليزية ومدرسة واحدة تدرس بلغة التاتار القوميين؛ وكان هناك ٤٤٢ ٢ مدرسة تدرس بلغتين وخمس مدارس تدرس بثلاث لغات. بالاضافة الى ذلك، توجد صفوف تقدم فيها الدروس باللغات البلغارية والعبرية واليونانية الحديثة ولغات أخرى. وترتب الدولة لتدريب المدرسين على تدريس لغات مختلف الأقليات الوطنية ونشر الكتب المدرسية اللازمة وتمول ذلك.

٢٢٤- وحتى عام ١٩٩٣، كان مستوى أجور العاملين في مجال التعليم في أوكرانيا يحدده القانون بمستوى متوسط الأجر العمالي (المادة ٥٢-٧ من قانون التعليم) في حين يحدد أجر مدرسي التعليم العالي بضعفي الأجر المتوسط (المادة ٥٢-٨ من قانون التعليم). وهذا يعني تحسنا كبيرا في الوضع المالي للمدرسين. بيد أن عام ١٩٩٣ شهد تعليق المادة ٥٢ من قانون التعليم، مما جعل مرتبات المدرسين أدنى بكثير من مرتبات الفئات الأخرى من العمال. وعند اعتماد ميزانية الدولة الأوكرانية في عام ١٩٩٤، تقرر أن يكون مستوى أجر المدرسين يعادل المستوى المتوسط في الاقتصاد. وقد حسن هذا القرار وضعهم الى حد ما، رغم أن أجرهم ما زال أقل بكثير مما هو بموجب المادة ٥٢ من قانون التعليم.

٢٢٥- ويمكن، بموجب التشريعات السارية حاليا في أوكرانيا، إنشاء مؤسسات تعليمية غير حكومية. وفي الواقع يجري إنشاء مؤسسات من ذلك القبيل، بيد أن نسبة كبيرة منها لا تفي تماماً بالشروط التي تحددها الحكومة فيما يتعلق بالمستوى الأكاديمي الأدنى. وقد نشأت مؤسسات تفتقر الى الموظفين اللازمين والى المرافق المنهجية والأكاديمية والمادية والتقنية اللازمة. ولذلك أدرج حكم في التشريعات الحالية يشترط الحصول على الرخص لممارسة الأنشطة التعليمية. ولا توجد أية قيود أخرى على إنشاء مؤسسات تعليمية غير حكومية في أوكرانيا. وقد منحت الآن واحد وخمسون رخصة لفتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي (من بين ٢٠٠ طلب).

٢٢٦- ويوجد أيضا ٢٦ مدرسة خاصة من مدارس التعليم العام، معظمها من نوع الدور التربوية والمعاهد. وتقدم الدولة ما يلزم من مساعدة لهذه المؤسسات التعليمية.

٢٢٧- ويحق للآباء أن يختاروا لأطفالهم بحرية بين المؤسسات التعليمية الحكومية وغير الحكومية.

٢٢٨- ويبين تحليل التشريعات والممارسات في مجال التعليم أنه لم تسجل أية تغييرات كان لها أثر سلبي على ممارسة الحق في التعليم. وعلى العكس، فإن الاتجاه هو نحو الإعمال الأوفى لهذا الحق ونحو نوعية أفضل وتدريس أكثر فاعلية.

٢٢٩- وتقيم وزارة التعليم والمؤسسات التعليمية روابط وثيقة مع منظمات حكومية وغير حكومية وطنية ودولية في الخارج، وهي تقدم الآن مساعدة كبيرة في تطوير النظام التعليمي وتحسين أساليب التدريس الخ، وتساعد بالتالي على تشجيع إعمال حق المواطنين الأوكرانيين في التعليم بشكل أوفى. وكان تعاون البلد مفيدا جدا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومجلس أوروبا، والهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي، ودائرة إعلام الولايات المتحدة، وبرامج فولبرايت وهامفري وماسكي، وصندوقي سوروس وفرانكلين، والوكالات الحكومية في ميدان التعليم في كومنولث الدول المستقلة، والنمسا واليونان واسرائيل واسبانيا والصين وبولندا وفي بلدان أخرى.

المادة ١٤

٢٣٠- يطبق مبدأ التعليم الابتدائي المجاني الإلزامي في أوكرانيا، وفقا للدستور ولقانون التعليم.

المادة ١٥

٢٣١- يحق للمواطنين، بموجب التشريعات الأوكرانية، أن يشاركوا في الحياة الثقافية، وأن يظهروا ثقافتهم الذاتية وأن يستفيدوا من الانجازات الثقافية. وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢، اعتمدت مبادئ التشريعات الأوكرانية المتعلقة بالثقافة، وهي تنظم العلاقات الاجتماعية في مجال خلق الثروات الثقافية ونشرها وصونها واستخدامها كما تستهدف إحياء وتطوير ثقافة الأمة الأوكرانية وثقافات الأقليات الوطنية التي تقيم في أوكرانيا.

٢٣٢- وتضمن المبادئ حرية الخلق وتطوير العمليات الثقافية والفنية بدون عراقيل.

٢٣٣- لا يسمح بتدخل الرقباء في العملية الإبداعية.

٢٣٤- وفيما يلي المبادئ الأساسية للسياسة العامة الثقافية لأوكرانيا:

الاعتراف بالثقافة على أنها العامل الأساسي في الشخصية الفردية للأمم والشعوب في أوكرانيا؛

إتاحة فرص الوصول الى الثروات الثقافية والى جميع أنواع الخدمات الثقافية والأنشطة الثقافية لكل مواطن؛

ربط علاقات ثقافية مع الأوكرانيين المقيمين في الخارج (وروابط ثقافية مقابلة مع الأقليات الوطنية الموجودة في أوكرانيا) بهدف صيانة تمامية الثقافات الوطنية؛

التعاون الثقافي الدولي الشامل.

٢٣٥- ويوجد حاليا ٨٩ من المسارح التابعة لنظام وزارة الثقافة، و٣ مسارح تابعة لهيئات إدارية حكومية وقرابة ١٢٠ من الاستوديوهات المسرحية العاملة في أوكرانيا، تقدم أكثر من ٠٠٠ ١٢ عرض لـ ٢٥ مليون من رواد المسارح كل سنة.

٢٣٦- المؤسسات الثقافية ١٩٩٣

	المجموع	بما في ذلك في المناطق الريفية
عدد المكتبات، بالآلاف	٢٤,٤	١٨,٢
مع:		
كتب ومجلات دورية، بملايين النسخ	٣٨٧,٧	١٧٦,٣
القراء، بالملايين	٢١	١٠
عدد المؤسسات الثقافية من نوع الأندية، بالآلاف	٢٣,٥	٢٠,٢
مع:		
المقاعد، بالآلاف	٦,٠١١	٤ ٦٤٤
عدد أجهزة عرض الأفلام بمقابل، بالآلاف	٢٠,٥	١٧,٢
مع:		
المقاعد، بالآلاف	٤ ٣٥٥	٣ ٣٩٢
الحضور، بالملايين	١٢٧	٤٢
عدد المتاحف (بما في ذلك الفروع)	٢٩٥	٢٨
عدد المواد في المجموعة الأساسية، بالآلاف	٩ ٨٩٥	٧٤
عدد المسارح المحترفة (بما في ذلك الاستديوهات المسرحية)	١٣١	-
الحضور، بالملايين	١٢,٥	
عدد منظمات العروض الموسيقية	٤٩	
الحضور، بالملايين	١٠,٠	

٢٣٧- وتشمل شبكة المتاحف قرابة ٥٠٠ متحف حكومي وأكثر من ٠٠٠ ٦ متحف تدار وفقا لمبادئ التطوع.

٢٣٨- وينظم كل سنة أكثر من ٥٠ معرضا فنيا في أوكرانيا. وتخدم الجمهور ٠٠٠ ٥٠ مكتبة (من جميع الأنواع) تضم قرابة بليون كتاب.

٢٣٩- وهناك خمسة استديوهات أفلام رئيسية تعمل في أوكرانيا وقرابة ١٠٠ من الاستديوهات الصغيرة للأفلام والفيديو. ويوجد قرابة ٠٠٠ ٢٠ جهاز عرض. وتمثل الأفلام التي تنتجها الاستديوهات الاوكرانية ١ في المائة من مجموع أوقات الشاشة.

٢٤٠- ويضم نظام التدريب في المجال الثقافي ٨٢ من مؤسسات التعليم العالي والثانوي، تدرب الأخصائيين في ٢٠ فرعا. وتوجد بأوكرانيا ٥٧٩ ١ مدرسة تدرب أشخاصا على الفنون (الموسيقى والرسم والرقص الخ).

٢٤١- ويضمن قانون الأقليات الوطنية المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ الحق في الاستقلال الثقافي الوطني.

٢٤٢- والآثار التاريخية والثقافية للأقليات الوطنية في أوكرانيا محمية بموجب القانون.

٢٤٣- ويبذل جهد كبير في أوكرانيا لإحياء ثقافة الأقليات الوطنية من اليهود والبلغاريين والبولنديين والقوقازيين والهنغاريين والرومانيين واليونانيين والتاتار وغيرهم.

٢٤٤- ويخدم ٣٧ مسرحا روسيا للدراما الاحتياجات الثقافية للروس في أوكرانيا. وهذا يمثل ثلث المسارح الموجودة في أوكرانيا. وهناك ٣٣ مسرحا آخر لها ذخيرة مختلطة أوكرانية وروسية وإلى جانب المسارح المحترفة، يوجد ٩٠ من الاستديوهات المسرحية التي تشجع الثقافة المسرحية الروسية. وأنشئت أيضا مسارح للأطفال.

٢٤٥- ويتكون حاليا، انطلاقا من أكثر من ٢٠٠ رابطة وطنية، مجموعة متنوعة من الفرق الفنية ومسارح الهواة والمجموعات الحرفية الوطنية، والمكتبات الوطنية، والمعاهد الثقافية والمراكز الثقافية الوطنية.

٢٤٦- ومن أكبر الأقليات الوطنية وأنشطها ثقافيا اليهود. وقد فتح ممثلو الطائفة اليهودية جامعة سليمان ومعهدين في كييف وأنشأوا ٥٧ رابطة ثقافية. وتصدر صحف يهودية. وتوجد خمس مجموعات تساعد على نشر ثقافة الغناء والرقص والطقوس. وفتح عدد من المسارح اليهودية بما في ذلك اثنان في كييف فرايليخي ومازلتوف. وفي شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٤، عقد أول مهرجان للثقافة اليهودية في أوكرانيا، احتفالا بالذكرى ١٣٥ لميلاد شولوم أليشيم. وأنشئت رابطات التربية الثقافية اليهودية في سمفيروبول، وزبوروزي وخركيف.

٢٤٧- ويقيم في أوكرانيا ٠٠٠ ٣٢٤ مولدافي، وأنشئت رابطات ثقافية وطنية في الأماكن التي يتواجدون فيها بأعداد كبيرة: اسماعيل (منطقة أوديسا) وتشرنيفتسي. وقد كونت هذه الرابطات ٣٠٠ مجموعة فنية (يشارك فيها أكثر من ٠٠٠ ١٥ شخص). ومجموعتا ميرتسيشور وايسفوراش معروفتان في كافة أنحاء أوكرانيا.

٢٤٨- ويعمل اتحاد بولنديي أوكرانيا، الذي يضم ١٣ فرعا في ١٣ منطقة، بنشاط على إحياء تراثه الوطني. وفي كييف، حيث يقيم ٠٠٠ ١٠ بولندي، هناك ناد وجامعة للثقافة البولندية وافتتحت دار تربوية بولندية.

٢٤٩- ويجري حاليا إحياء الثقافة الوطنية للبلغاريين. وافتتح مركز ثقافي بلغاري. وقد أنشأ مكتبة بلغارية وينظم دورات دراسية باللغة البلغارية.

٢٥٠- وتقوم الأقلية الوطنية الهنغارية في أوكرانيا، الملتفة في المنطقة الواقعة وراء جبال الكرباتين، بتطوير ثقافتهم الوطنية. وأنشئ مسرح وطني وفرق فنية وطنية.

٢٥١- وافتتح مسرح وطني للتاتار في القرم.

٢٥٢- وجعلت وزارة الثقافة تسجيل ممثلين عن المجموعات الاثنية في المعاهد التعليمية التابعة لنظامها أولوية أولى بهدف تدريب متخصصين في ميدان الفن والثقافة.

٢٥٣- ومن حق جميع مواطني أوكرانيا، والكيانات القانونية، والهيئات التابعة للدولة والسلطات الحكومية المحلية والاقليمية، بموجب دستور أوكرانيا، أن تتسم المعلومات العلمية والتقنية بالانفتاح، وهذا يعني أنه يمكنها أن تحصل عليها وتحتفظ بها وتستخدمها وتنشرها بحرية في الأنشطة العلمية والبحثية والصناعية والطوعية وغير ذلك من الأنشطة.

٢٥٤- والحق في حرية الوصول إلى المعلومات العلمية والتقنية المفتوحة مضمون أيضا في نصوص تشريعية مثل قانون الإعلام لعام ١٩٩٢، وقانون المعلومات العلمية والتقنية المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وقانون الأسرار الرسمية المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

٢٥٥- ويتضمن قانون المعلومات العلمية والتقنية فرعا خامسا عن "السياسة العامة للدولة في مجال المعلومات العلمية والتقنية"، ينص على أن تؤمن الدولة، بهدف تكوين وتطوير نظام وطني للمعلومات العلمية والتقنية، اتخاذ تدابير لنشر وتحسين نوعية المنتجات والخدمات الإعلامية، وتقديم الدعم المالي بما في ذلك النقود، من أجل حصول المكتبات العلمية والتقنية على المعلومات العلمية والتقنية وحماية الأطراف التي تربط بينها علاقات في مجال المعلومات العلمية والتقنية من التنافس غير النزيه والاحتكار في أي مجال من مجالات المعلومات العلمية. ويتعين على الدولة أن تشجع الانفتاح وتتيح فرص الوصول العام إلى المعلومات العلمية والتقنية.

٢٥٦- وترد، في قوانين شتى، التقييدات المفروضة على فرص نشر واستخدام المعلومات التي تعد سرا رسميا أو غير ذلك من الأسرار، وبالتالي المحمية بموجب القانون. والمعلومات العلمية والتقنية مشمولة بالحق في الملكية. ويمكن تحويل المعلومات العلمية والتقنية التي يشملها الحق في الملكية الخاصة أو غير ذلك من أشكال الملكية إلى ملكية الدولة إذا سلمت بياناتها أو أصولها أو سجلاتها على أساس تعاقدي. ويمكن تسليم المعلومات لحفظها أو استخدامها، بدون تحويل الحق في الملكية. ويمكن أن تخضع المعلومات العلمية والتقنية والخدمات التي تقدمها الهيئات المعنية بالمعلومات العلمية والتقنية، وكذلك من يمارس أنشطة تتعلق بالمعلومات العلمية من مشاريع ومنظمات ومؤسسات وأفراد، للعلاقات التجارية.

٢٥٧- ويحدد قانون المعلومات العلمية والتقنية الشروط الناظمة لتوفير المنتجات والخدمات الإعلامية. وهكذا تحصل الهيئات والدوائر الحكومية المعنية بالمعلومات العلمية والتقنية التي تنظم استخدام المصادر الحكومية للمعلومات العلمية والتقنية على مثل تلك المعلومات وتحولها على أساس عدم تحقيق أرباح. وتوفر المكتبات العلمية والتكنولوجية الممولة من الميزانية المعلومات مجانا. وتباع الدراسات الاستقصائية والأعمال المرجعية التحليلية والوقائعية التي تعد على أساس تقييم وتقدير وتحليل المعلومات العلمية والتقنية بالأسعار التجارية.

٢٥٨- وتوفر الهيئات والدوائر الحكومية المعنية بالمعلومات العلمية والتقنية وغيرها من مراكز الإعلام والشركات والمشاريع والمؤسسات والمنظمات التي تنشئ مرافق للمعلومات العلمية والتقنية بالاعتماد على مواردها الذاتية المنتجات والخدمات الإعلامية على أساس تجاري. ويتم التبادل الدولي للمعلومات العلمية والتقنية وفقا للاتفاقات المبرمة من جانب أوكرانيا. وهكذا وفي ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢، تم التوقيع على اتفاق بشأن التبادل الدولي للمعلومات العلمية والتقنية بين أوكرانيا وجمهورية أرمينيا، والاتحاد الروسي، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية أوزبكستان، وجمهورية جورجيا. وأنشئ بموجب الاتفاق، مجلس تنسيق حكومي دولي للمعلومات العلمية والتقنية من أجل ترتيب عملية تبادل المعلومات العلمية والتقنية بين الدول وإنشاء مرافق للمعلومات لاستخدامها المشترك.

٢٥٩- واتخذ مجلس وزراء أوكرانيا، في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، من أجل إنشاء وتطوير نظام وطني للمعلومات العلمية والتقنية في أوكرانيا وتوسيع نطاق تعاونها الدولي في هذا الميدان، قرارا بأن تصبح أوكرانيا عضوا في المركز الدولي للمعلومات العلمية والتقنية. وأبرم المعهد الأوكراني للمعلومات العلمية والتقنية والاقتصادية اتفاقات ثنائية مع مراكز إعلامية في بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا والصين.

- - - - -